آليات تدويل البحث العلمي بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكان الإفادة منها في مصر

بحث مقدم لمتطلبات الحصول على درجة
دكتوراة الفلسفة فى التربية
"تخصص تربية مقارنة وإدارة تعليمية"

إعداد الباحث

أحمد محمد شحاته معيني

معلم خبيرعلوم شرعية بالأزهر الشريف

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمود عطا محمد علي مسيل
أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليميةالمتفرغ
كلية التربية. جامعة الزقازيق

الدكتورة

نجوى إبراهيم عبد الحميد
مدرس التربية المقارنةوالإدارة التعليمية
كلية التربية. جامعة الزقازيق

1444هـ / 2023م

آليات تدويل البحث العلمي بالولايات المتحدة الأمريكية وإمكان الإفادة منها في مصر

الملخص باللغة العربية

يهدف هذا البحث إلى وضع تصور مقترح لتدويل البحث العلمي في مصرفي ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي وذلك من خلال عرض الإطار النظري لآليات تدويل البحث العلمي " مفهوم تدويل البحث العلمي ، الأهداف ، الآليات " واستعراض ملامح خبرة الولايات المتحدة الأمريكية حول آليات تدويل البحث العلمي، وعرض أهم الجهود المصرية في تدويل البحث العلمي ، والتوصل إلى عدد من الآليات المقترحة التي يمكن أن تسهم في في تحسين فعاليات عملية تدويل البحث العلمي بمصر في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية.

الكلمات المفتاحية : التدويل، البحث العلمي، آليات تدويل البحث العلمي

Abstract in English

This research aims to develop a proposed vision for the internationalization of scientific research in banking in the light of the experience of the United States of America. To achieve this, the researcher used the descriptive approach, by presenting the theoretical framework for the mechanisms of internationalizing scientific research, "the concept of internationalizing scientific research, objectives, mechanisms" and reviewing the features of the experience of the United States of America about Mechanisms of internationalizing scientific research, presenting the most important Egyptian efforts in internationalizing scientific research, and reaching a number of proposed mechanisms that could contribute to improving the activities of the process of internationalizing scientific research in Egypt in the light of the experience of the United States of America.

Keywords:internationalization,Research,Mechanisms ofinternationalization of scientific research

مقدمة:-

إنّ التطور العلمي والتكنولوجي السريع والضخم في مختلف مجالات العلم والمعرفة خلال العقدين الأخيرين جعل الدول أكثر إدراكاً ووعياً بأهمية البحث العلمي ، والذي يُعد أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو والتقدم ، حيث تقاس الأمم بمدى قدرتها على استخدام البحث العلمي وتطويع نتائجة للتعامل مع الظواهر العلمية والمستجدات.

والبحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي يحتاج إلى آليات تعمل على تطوير البحث العلمي وتدويله ،" وإلى إستراتيجية علمية واضحة المعالم ، وقابلة للتطبيق ، وقبل ذلك إدارة سياسية داعمة ، تؤمن بأهمية البحث العلمي في تقدم وتطور الدول والمجتمعات ، كما يحتاج إلى إدارات جامعية مؤهلة أكاديمياً وقيادياً، ويقوم به علماء مبدعون في ميادينهم، مدركون أوضاع أوطانهم وحاجاتها، قادرون على تقصي كل ما هو حديث وطرح الأسئلة، وتلقي الأجوبة" (الزغبي وآخرون ، 2015 ،5)

وجدير بالذكر أن تميز البحث العلمي وتدويله له فوائد عديدة لأي جامعة منها الوفرة الاقتصادية ، والتطوير النوعي للجامعة ، وربط الجامعة بالمجتمع ، وأيضاً " له التأثير الأكبر في التصنيفات العالمية للجامعات وبناء السمعة الدولية واللتان تعتبران مؤشران هامان لتحقيق القدرة التنافسية للجامعات وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع بأكمله استراتيجياً ، فضلاً عن أن الإستثمار في البحوث يؤدي إلى ابتكار منتجات جديدة ذات قيمة مضافة وخدمات أكثرتميزاً وعمليات أكثر كفاءة وبالتالى تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع ككل. (شلبي ، 2018 ، 78)

وفي سبيل الارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية " برز تنافس حاد بين الجامعات المرموقة في استقطاب وجذب كبار الباحثين والأساتذة ، أو لتصدير الخبرات الأكاديمية والبحثية والإدارية ، ومثال ذلك سعي الولايات المتحدة الأمريكية لاستقطاب طلبة من أوربا والهند والصين وبلدان آسيا لدعم موقعها العلمي وإشعاعها الدولي ، وشروع دول صاعدة مثل ماليزيا، سنغافورة ، كوريا الجنوبية لأن تكون مستورداً وليس مصدراً للباحثين المتميزين ، وتحرص هذه الدول على تكوين كتلة من المدرسين والطلاب المرموقين القادرين على رفع مستوى المنافسة في مجال البحث والفوز بالمناقصات والشراكات العالمية مع كافة مؤسسات التعليم العالي والجامعي ومراكز البحوث في الدول الأخرى . (Qiang, Z,2003,2)

ومن أهم مصادر القدرة التنافسية بين الجامعات تدويل البحث العلمي والذي يتطلب تعاوناً دولياً في هذا المجال ، هذا التعاون يمكن تحقيقه من خلال آليات منها:

1- النشر العلمي سواء في المؤتمرات الدولية أو في الدوريات العالمية.

2- الزيارات العلمية المتبادلة لمراكز بحوث الجامعات وخير مثال على ذلك البرنامج الأوربي European Researsh advisory board.

3- الاشراف العلمي المشترك على بحوث الماجستير والدكتوراه بين الجامعات وفي كافة التخصصات العلمية عن طريق ابتعاث طلبة الدراسات العليا لاستكمال جزء من بحوثهم في جامعات أجنبية وباشراف علمي مشترك. (ويح ، 2012، 349)

4- استقطاب الطلاب الدوليين والذي يعتبر من أهم الآليات التي تساعد على تدويل البحث.

وقد اتسمت الالفية الثالثة بتنام غير مسبوق في دور العلم والمعرفة ، وطفرة كبيرة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال تبادل البحوث عبر التقنيات الحديثة، ومشاركة المعرفة في جوانب عدة، مما ألزم على الجامعات والدول أن تضفي على انتاجها البعد الدولي، وهو ما يعرف باسم التدويل لاعتبارات كثيرة من أهمها:

1- التطورات غير المسبوقة في تكنولوجيا المعلومات.

2- ارتباط التطوير العلمي بالابتكار والتحديث.

3- التأثير المتزايد لظاهرة العولمة.

4- تحول النظم الاقتصادية إلى نظم تعتمد على المعرفة. (خورشيد،21،2006)

لذا فإنّ البحث العلمي يعتبر من أهم متطلبات مجتمع المعرفة في العصر الرقمي (عصر اقتصاد المعرفة)، بعد إدراك كثير من الدول المتقدمة بأن وجودها وكيانها وتطورها وقوتها مرهونة بما تنجزه في مجال البحث العلمي، فأخذت ترسم لذلك الخطط وتقيم المراكز والمؤسسات وتوفر الاعتمادات المالية الكبيرة للنهوض بالبحث العلمي إدراكاً منها بأن الاستثمار في البحث العلمي يعتبر من أهم أنواع الاستثمار وأفضلها عائد اجتماعيا واقتصاديا. ولهذا فقد بات من الضروري في العصر الرقمي ومجتمع المعرفة الاهتمام بالبحث العلمي بكافة أنواعه وأساليبه، وضرورة تضييق الفجوة بينه وبين تطبيقه في المجتمعات التي تسعى إلى أن تكون مجتمعات قائمة على المعرفة، مما يتطلب التنسيق والتعاون بين المؤسسات العلمية المختلفة،

ووضع خرائط بحثية وفق أسس ومعايير معينة يأتي في مقدمتها مسألة الأولويات وتحقيق الأهداف التي تخدم بناء مجتمع المعرفة.

ولقد قامت وزارة التعليم الأمريكية بوضع أولى استراتيجياتها في نوفمبر 2012 والتي تخص التعليم الدولي "وتتضمن أن النجاح على الصعيد العالمي لن يتحقق إلا من خلال التعليم الدولي والمشاركة ، وقد أكدت هذه الاستراتيجية 2012–2016 على قيمة وضرورة توافر تعليم من طراز عالمي لجميع الطلاب ، الكفاءات العالمية لجميع الطلاب ، وضع المعايير الدولية وتطبيق الدروس المستفادة من الدول الأخرى ، دبلوماسية التعليم والشراكة مع الدول الأخرى هذا فضلًا عن التزام الوزارة بإعداد شباب اليوم للتكيف مع العالم المتأثر بالعولمة من حولهم وتهيئة الدولة للتكيف مع العالم المتأثر بالعولمة من حولهم وتهيئة الدولة للتفاعل مع المجتمع الدولي بهف تحسين العملية التعليمية ، واهتمت وزارة التجارة الخارجية بالطلاب الدوليين بصفتهم مصدر دخل كبير للدخل حيث ربح الاقتصاد الأمريكي بلايين الدولارات من الطلاب الدوليين وقررت وزارة التجارة الخارجية أن بكون للطلاب الدوليين دو في الترويج للتعليم الأمريكي وحاليًا تتبنى الكليات والجامعات الامريكية منهجية التدويل وتدعمها باستمرار ويتضح ذلك في المشاريع البحثية التعاونية ، التبادلات الطلابية ، وتعديلات أعضاء هيئة التدريس في البرامج والأنشطة البحثية والآليات لتتناسب مع منهجية التدويل المتبعة وبدأ التعليم الدولي في جذب اهتمام الحكومات الوطنية . (مصطفى، 511،510،2019)

أما في مصر فإن مؤسسات التعليم العالي على اختلاف توجهاتها تواجه تحديات كبيرة "تتطلب تطَّويراً جذريًا لتتمكن من أداء رسالتها في ظل بناء مجتمع المعرفة والتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة ، ويتطلب تحقيق هذه المهمة من مؤسسات التعليم العالي تحقيق قدر كبير من التوازن بين أنشطة التعليم والبحث والتطوير، وذلك لتتوافق مع ما يعرف بالجامعات البحثية والتي تؤدي رسالتها في التعليم وخدمة المجتمع وإثراء المعرفة ونشرها من خلال التركيز على الأنشطة البحثية ، وتعاني الجامعات المصرية من الغياب الكامل للمنافسة فيما بينها، وضعف تقديم حوافز مالية إضافية للجامعات الأكثر إنتاجًا للبحوث العالمية، كما يتميز الإنتاج العلمي في مصر بكونه ضعيفًا أو شبه منعدم مقارنة بالإنتاج العلمي في الدول المتقدمة ، حيث إنه بالرجوع إلى برآءات الاختراع يلاحظ أنه تم تسجيل 194,400 في عام 2012على الصعيد الدولي وكانت الولايات المتحدة على رأس القائمة بحوالي51,207، برآءة

اختراع اليابان 43,660 ،وألمانيا18,855 ، والصين 18,627 وكوريا الجنوبية11,848، في حين سجلت في مصر92 برآءة اختراع . والبحث العلمي في الجامعات المصرية يواجه مجموعة من المعوقات وأنه لا يؤتي ثماره كما ينبغي، وهذا يعود للأسباب التالية: ضعف العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، غياب خطة علمية للبحث العلمي ، الفصل بين الوظيفة التدريسية والوظيفة البحثية ، ضعف الإنفاق على البحث العلمي، ضعف مستوى البحث العلمي وتطبيقاته، وهو المنوط به تطوير المجتمع وحل مشكلاته، غياب العلاقة التكاملية للجامعة مع القطاعات الإنتاجية العامة والخاصة وانعدام مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، وغياب ثقافة البحث العلمي تمنع تطبيق نتائج الأبحاث أو الاستفادة منها كما ينبغي ، قلة الاهتمام بالمشروعات البحثية ذات الصلة بمشروعات التنمية، تدني مستوى الإبداع في البحوث العلمية، زيادة العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس، وضعف الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية. (أحمد، 20،19،2017)

وتعتبرجهود تدويل البحث العلمي لتحقيق التنافسية في التعليم الجامعي لا تزال هامشية بالمقارنة بالاتجاه العالمي نحو التدويل ومع سعي وحرص مصر على الاندماج والتكيف مع اقتصاد المعرفة ، لم يعد وضع استراتيجية قومية وآليات فعالة لتدويل البحث العلمي لتحقيق التنافسية مجرد مسألة مرغوب فيها بل أمراً ضرورياً.

ومن ثم فإن عملية تدويل البحث العلمي أصبحت ضرورة لا خياراً، فلن تستطيع الجامعات المصرية مواجهة هذه المنافسة الشرسة إلا بوضع استراتيجية قومية وآليات لتدويل أنشطتها التعليمية والبحثية وإنشاء التحالفات التعليمية وتفعيل الحراك الأكاديمي الدولي، وتوسيع رقعة تبادل الأساتذة والباحثين و إنشاء مراكز للتميز لرفع قدرتها التنافسية وتحسين أدائها وتجويد مخرجاتها للحصول على مراكز متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية. (محمد، 2014، 143)

ومن هنا يتبين أن الهوة كبيرة بين البحث العلمي في مصر والدول الأجنبية وهو ما يعني ضعف الاهتمام بالبحث العلمي والإنتاج العلمي، وقلة توفر البيئة الملائمة له ، لذا كانت الجامعات المصرية في حاجة ماسة إلى تحسين الجودة، ودراسة الخيارات، وزيادة الموارد والنفقات، ورسم الخطط والاستراتيجيات والمشاركة النشطة للمجتمع الأكاديمي في الشبكات العالمية ، والعمل على إقامة شراكات مع الجامعات العالمية لتدويل أنشطتها التعليمية والبحثية

للتمكن من المنافسة العالمية والقدرة على البقاء.ومن ثم فهناك أهمية لمحاولة الاستفادة من آليات تدويل البحث العلمي بالولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى المنافسة العالمية والوجود في التصنيفات العالمية وهو ما تهدف إليه هذه الدراسة.

مشكلة البحث :

يعد البحث العلمي وتدويله ركيزة أساسية لتقدم الدول والمجتمعات بمختلف مستوياتها المتقدمة والنامية على حد سواء ، فهو بالنسبة للدول المتقدمة محركًا رئيسًا لكافة مؤسساتها تحاول من خلاله الحفاظ على تقدمها وصدارتها في شتى المجالات الاقتصادية والعسكرية والتعليمية، إلخ، أما بالنسبة للدول النامية فهو المنقذ لها من ربوع التخلف والفقر والجهل، فتستطيع من خلاله مواجهة المشكلات التي تعترضها والالتحاق بركب الدول المتقدمة في الرقي والتقدم. وكما يعتبر الدعامة الأساسية للتطوير والتحسين في كل المجالات.

وتظهر الأهمية الكبرى للبحث العلمي في الرقي والتقدم والتطوير والتحسين إلا أنه في مصر يواجه كثيراً من المشكلات من أهمها :

١:"التقليل من قيمة البحث العلمي.

٢:نقص التمويل.

٣:الفساد الإداري.

٤ : سرية الأرقام.

٥ :صعوبة الحصول على معلومات.

٦ :الصعوبات الميدانية التي تواجه عملية جمع البيانات، وعدم تسهيل مهمة الباحث والريبة فيه وبأهدافه، وإفتراض أن لديه أجندة خفية. فحراس المعلومات Keeper Gate قد يعيقون دخول الباحث إلى بعض الأماكن التي يتطلبها البحث كالسجون والإصلاحيات أو المستشفيات.

٧ :نقص المصادر العلمية:حيث يعاني بعض الباحثين من نقص المصادر العلمية كالكتب والمراجع والمقالات العلمية، وعدم قدرة البعض على الإفادة من أو نوعية المعلومات المتاحة خاصة الأوعية الإلكترونية، إما لعدم إلمامهم بطرق الإفادة من التقنية الإلكترونية، أو لعدم توفرها أصلاً.

٨ :عدم جدية البحوث: عدم ملامسة البحوث للقضايا الجدية إيثاراً للسلامة.

٩ :هدف البحث حيث تهدف معظم البحوث التي يقوم بها أساتذة الجامعات إلى الترقية العلمية دون أن تكون بالضرورة بحوث جادة، كم أنها لا تلامس الواقع المعيشي والحاجة العلمية الحقيقية. (الزعبي وآخرون، مرجع سابق ،9،10)

10- " الانتاج البحثي للباحثين المصريين والعرب عموماً ضعيف فعدد الأبحاث التي يقومون بنشرها في حاجة الي نقلة نوعية كبيرة.

11- السياسات البحثية للجامعات المصرية تفتقر الي الإطار الفكري الحاكم لها.

12- ترتيب الجامعات المصرية في معظم التصنيفات العالمية للجامعات التي تعتمد في الكثير من معاييرها علي البحوث العلمية المنشورة حيث تحتل مراكزَ متأخرةً في معظم التصنيفات.

13- قلة أعداد وإنتاجية الباحثين في العلوم الطبيعية والاجتماعية مقارنة بدول العالم المتقدم, حيث وصل عدد الباحثين في مصر لكل مليون نسمة (650) باحثاً. (أحمد، 2016)

14- "تواضع إجمالي الانفاق على البحث العلمي في مصر حيث تحتل المركز ال (21) من بين (40) دولة تناولتها نشرة تمويل البحث والتنمية العالميين لعام 2016م . (Industrial Research Institute,2016,5)

15- "التعاون البحثي المحلي والإقليمي في أدنى مستوياته، إذ أنّ أقل من ربع البحوث التي تم انجازها أنجزت مع باحثين أجانب وغير محليين. (قمر،10،2008)

16- "الجهود التي تبذلها مصر لجذب الأساتذة والباحثين الأجانب لا تزال ضعيفة لا ترقى إلى الجهود في الدول المتقدمة أو حتى الدول الخليجية في ذلك المجال على الرغم من أهميته في المنافسة الدولية في الاقتصاد المعرفي.

17- "احتلت مصر المرتبة 40 في عدد البحوث المنشورة دولياً في مجلات محكمة عالمياً بحوالي 65000 بحثٍ، وهي مرتبة متأخرة مقارنة بعدد من الدول النامية التي بدأت معنا مراحل التنمية مثل الهند المرتبة العاشرة بعدد 533 ألف بحث، وإيران المرتبة 31، وفنلندا المرتبة 25. (نصر،239،236،2007) حيث تنشر جامعة هارفارد وحدها ضعف العدد المنشور من مصر.

وفي ضوء ما سبق فإنه يمكن تحديد مشكلة البحث الحالية في الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن الاستفادة من آليات تدويل البحث العلمي بالولايات المتحدة الأمريكية في مصر؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية هي:

السؤال الأول: ما الإطار الفكري لآليات تدويل البحث العلمي ؟

السؤال الثاني: ما أهم آليات تدويل البحث العلمي بالولايات المتحدة الأمريكية ؟

السؤال الثالث: ما أهم الجهود المصرية في تدويل البحث العلمي ؟

السؤال الرابع : ما الآليات المقترحة لتطوير تدويل البحث العلمي بمصر في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية ؟

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في تحسين فعاليات تدويل البحث العلمي في مصر ، في ضوء الامكانيات المتاحة .

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته مما يمكن أن يسهم به في:

1- توجيه أنظار المسؤولين بالمؤسسات التعليمية والبحثية في مصر إلى توفير بيئة مناسبة لإعداد وتطبيق آليات تدويل البحث العلمي للوصول للمنافسة العالمية لمؤسسات التعليم الجامعي.

2- تعزيز الوعي لدى المسؤولين والباحثين بالمؤسسات التعليمية والبحثية بالفجوة الكبيرة بين تدويل البحث العلمي في مصر والدول المتقدمة ، بما يحثهم على بذل المزيد من الجهد لتقليل هذه الفجوة، والوصول إلى المنافسة العالمية، والتواجد الدولي.

حدود البحث :

اقتصر البحث الحالي على دراسة خبرة الولايات المتحدة الأمريكية لكونها خبرة لها السبق والتقدم في مجال تدويل البحث العلمي ومن مبررات اختيار هذه الخبرة أن "مؤسسة التعليم العالي الأمريكية كبيرة للغاية ومتنوعة ، وتضم أكثر من 4700 مؤسسة تمنح درجات علمية وتسجيل أكثر من 21 مليون طالب .

ومن حيث واضعي السياسات: فإن ما يميز الولايات المتحدة الأمريكية عن معظم البلدان هو الافتقار إلى وزارة التعليم أو وكالة أخرى تحمل المسؤولية الشاملة للتعليم العالي على

الصعيد الوطني ، وفي كثير من الحالات ، توجد أجندة التدويل. بدلاً من سياسة موحدة للتدويل أو غيرها من المبادرات المنسقة بشكل وثيق ،

ومن حيث سياسات وبرامج الحكومة الأمريكية التي تعزز الطلاب وأعضاء هيئة التدريس : يتم إدارة التنقل والتعاون البحثي وأنشطة التدويل الأخرى من قبل عدد من الوكالات الفيدرالية المختلفة ، وعكس الهياكل الحكومية ، فإن نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة ككل غير مقيد ، مع استقلالية كبيرة على المستوى المؤسسي ، ومجموعة واسعة من أنواع المؤسسات ، ومجموعات الطلاب ، والخصائص الأخرى الممثلة ، لذا فإن حجم وتنوع النظام يعني أن التدويل يحتاج إلى التعامل بشكل مختلف تمامًا في الجامعات المختلفة . (Lucia Brajkovic,2018.1)

منهج البحث :

فى ضوء مشكلة البحث وأهدافها تعتمد الدراسة الحالية على المنهج المقارن ومن خلال أحد أساليب المنهج المقارن وهو أسلوب دراسة الحالة لكونه الأنسب لمعالجة موضوع البحث .حيث يتيح دراسة خيرة الولايات المتحدة الأمريكية وتقديم معلومات كافية عنها تساعد على فهمها بصورة وافية .

مصطلحات البحث :

- **تدويل البحث العلمي :**

التدويل مصطلح يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين ، وبالتالي يستخدم في طرق متنوعة. في حين أنه من المشجع أن نرى الاستخدام المتزايد والاهتمام الذي يتم إعطاؤه للتدويل، إلا أن هناك قدرًا كبيرًا من الالتباس حول ما يعنيه بالضبط بالنسبة للبعض ، فهذا يعني سلسلة من الأنشطة الدولية مثل التنقل الأكاديمي للطلاب والمعلمين ؛ الروابط والشراكات والمشاريع الدولية ؛ برامج أكاديمية دولية جديدة ومبادرات بحثية. بالنسبة للآخرين ، فهذا يعني توصيل التعليم إلى البلدان الأخرى من خلال أنواع جديدة من الترتيبات مثل الفروع الجامعية أو الامتيازات ، واستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات التعلم وجهًا لوجه والتعلم عن بعد. بالنسبة للكثيرين ، فهذا يعني دمج بُعد دولي أو متعدد الثقافات أو عالمي في المناهج وعملية التعلم التعليمية ، ولا يزال آخرون يرون مشاريع التنمية الدولية وبدلاً من ذلك التجارة الخارجية لخدمات التعليم العالي على أنها تدويل.)(James J,2007,207)

ويُعرَّف تدويل البحث العلمي بأنه: " اضفاء البعد الدولي أو البعد متعدد الثقافات على أنشطة البحث والتطوير بالجامعات ، بغية الارتقاء بالقدرت العلمية وتعظيم استخدامها لتحقيق المتطلبات المجتمعية . (عساف،5،2014)

وفيما يلي تحديد اجرائي للمصطلح الرئيس في البحث وهو تدويل البحث العلمي Internationalization of scientific research " إضفاء البعد الدولي على كافة أنشطة وأنواع البحث العلمي " أساسية كانت أم تطبيقية" مع تشجيع البحوث الجماعية بالجامعات المصرية من خلال إبرام صلات علمية مع المراكز والجامعات النظيرة في العالم وربط مؤسسات البحث العلمي شبكياً بالمكتبات العلمية العالمية، ودعم المشاركة في المحافل العلمية والحراك الطلابي والزيارات ومتابعة هذا التعاون واخضاعه للتقييم المستمر ، وضرورة التركيز على مجالات البحوث عالية الجودة، والتي يجري تنفيذها مع المنظمات الدولية، من خلال الاتفاقيات والتعاون البحثي عبر الحدود وزيادة عدد الأوراق المنشورة في المجلات المحكمة دولياً ، وزيادة حجم الانفاق على البحث العلمي واستخدام استراتيجية واضحة للتدويل حتى يعطي النتائج المرجوة منه في المنافسة العالمية والوجود الدولي"

الدراسات السابقة :

1- دراسة نرمان حسين عبد الحميد الهمص:"الانتاجية العملية لأعضاء هيئة التدريس وعلاقتها بجهود الجامعات في تدويل البحث العلمي، 2015م. (الهمص،2015)

هدفت هذه الدراسة إلى: * التعرف إلى درجة الانتاجية العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية وعلاقتها بجهود الجامعات في تدويل البحث العلمي. * التعرف إلى جهود الجامعات في تدويل البحث العلمي. * تحديد العلاقة بين درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لدرجة الانتاجية العلمية ودرجة تقدير جهود الجامعات في تدويل البحث العلمي.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج هي:

- الذكورأكثر انشغالاً من الإناث، وعليهم مسئوليات وارتباطات اجتماعية ومهنية ووظيفية عديدة بالمقارنة بالإناث، علي عكس تفرغ الإناث بشكل أوسع يسهل عليهم توفير المزيد من الوقت يمكن استثماره في البحث العلمي.
- العوامل والحوافز والظروف متساوية لجميع الرتب وتعمل جميع الرتب في بيئة متشابهة إلى حد كبير ونفس العوامل الداخلية والخارجية.

- تميز بعض العقول للباحثين الذين يذللون العقبات مستخدمين الامكانيات القليلة وباستغلالهم للإمكانيات التكنولوجية المتاحة والثورة المعلوماتية وتطوير ذاتهم بانتاجاتهم الملموسة التي تحفزهم بشكل مادي ومعنوي، فقد تعود نتيجة الأبحاث العلمية التطبيقية عليهم بمردود يسهم في تطوير امكانياتهم.

2- **دراسة عبد الناصر محمد رشاد محمد، عماد نجم عبد الحكيم مصطفى،" آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا ومصر: دراسة مقارنة"،2017.** (محمد،2017)

هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على الأسس الفكرية لآليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي، وصف واقع آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا ومصر وتحليلها، تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين كندا ومصر فيما يتعلق بآليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي، وتفسيرها، والتوصل إلى مجموعة من المقترحات لتفعيل آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي المصري.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أهمية العلاقة بين الحراك الطلابي الدولي والجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأكاديمية المختلفة، وخطورة قصور النظرة إليه باعتباره مجرد آلية لزيادة الموارد المالية لمؤسسات التعليم العالي. أهمية تعزيز الحراك الطلابي الدولي ضمن عملية تدويل شاملة لمؤسسات التعليم العالي تغطي جوانبها وعملياتها ومكوناتها كافة. أهمية الحراك الطلابي الإقليمي للدول، بما تتشاركه دول كل إقليم، من قرب جغرافي، وثقافي أو لغة مشتركة أو مستويات اقتصادية، ومفاهيم اجتماعية، التأثير المهم لطبيعة إدارة قطاع التعليم العالي المركزية أو اللامركزية على تفعيل المبادرات الخاصة بتطوير الحراك الطلابي الدولي. أهمية تحسين الإنفاق على البحث العلمي في تعزيز الحراك الطلابي الدولي.

3- دراسة أسماء أبو بكر صديق:""رؤية مقترحة لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الدول"2018 . (صديق،2018)

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم البحث العلمي.

- التعرف على الواقع الحالي لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية.
- التعرف على أهمية وأهداف ومتطلبات ومبررات ومعوقات تدويل البحث العلمي.
- التعرف على خبرة فلندا وأستراليا وماليزيا.
- التعرف على أوجه الاستفادة من خبرات دول المقارنة في مجال تدويل البحث العلمي.
- التعرف على الرؤية المقترحة لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء خبرات دول المقارنة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن، وقد أوصت الدراسة بما يلي:

- الاهتمام بتدويل البحث العلمي من خلال عقد المؤتمرات الدولية والمشاركة بها.
- المساهمة في نشر بحوث الباحثين وتمويلها دولياً.
- عقد مؤتمر سنوي خاص بتدويل البحث العلمي لدراسة الواقع والتحديات والطموح.
- توفير منح بحثية للخارج من قبل الجامعات لإجراء الأبحاث وتبادل الخبرات وذلك من خلال التعاون مع الجامعات المتقدمة في مجال البحث العلمي.
- تخفيف العبء الأكاديمي على الأستاذ الجامعي ليجد المجال المناسب لاجراء الأبحاث العلمية.
- التعاون مع المؤسسات الدولية من أجل تسويق البحوث.
- تشجيع تبادل الأساتذة والطلاب والمعلمين مع دول العالم المختلفة لتبادل الأفكار والتجارب والخبرات.

4-دراسة محمود فوزي أحمد بدوي، عماد نجم عبد الحكيم مصطفى،"تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري مدخلاً لتطوير واقع مؤسساته في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية،2018. (بدوي،2018)

استهدفت الدراسة الحالية توظيف مدخل تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري بغية تطوير واقع مؤسساته في التصنيفات العالمية للجامعات، من خلال رصد مدى تنافسية التعليم العالي المصري عالميا، والواقع الحالي لمؤسساته على تصنيف نخبة الجامعات العالمية، وللوقوف على المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق التعليم العالي المصري مكانة متميزة في التنافسية العالمية ، حيث استخدمت الدراسة اجراءات المنهج الوصفي التحليلي

لوصف وتحليل كل من التنافسية في التعليم العالي، وتصنيفات جامعات النخبة العالمية ، والعلاقة بينهما، وكذلك تحليل واقع التنافسية ومؤسسات التعليم العالي المصرية في تصنيفات جامعات النخبة العالمية، من خلال نتائج التقارير والبيانات المتاحة، ونتائج الدراسات السابقة. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج مهمة تشير الى ضعف امكانيات وقدرات التعليم العالي المصري على الوفاء بمعايير التنافسية العالمية، للوصول بمؤسساته الى مكانة مناسبة في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية، كما توصلت الدراسة الى وجود مجموعة من الفرص والعوامل المتعلقة بالواقع المصري والتي يمكن تعزيزها كإطارللتنافسية في مجال التعليم العالي.

5- **دراسة "كوريل وزملاؤه" دراسات حالة التدويل في تعليم الكبار والتعليم العالي"،2012.**

(Coryell, J,2012)

هدفت الدراسة إلى إجراء دراسات حالة متخصصة لتجارب تدويل عمليات أربع من الجامعات المختلفة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة. واعتمدت منهجية الدراسة على استخدام إحدى أدوات البحوث الكيفية، وهو دراسة الحالة. واستعانت الدراسة بعينة قصدية مؤلفة من 23من القيادات، وأعضاء هيئات التدريس بأربع جامعات أمريكية، وبريطانية متنوعة. وتم جمع البيانات اللازمة للدراسة عبر إجراء سلسلة من المقابلات الشخصية شبة الموجهة مع أفراد العينة المشاركين. وكشفت النتائج النهائية للدراسة عن اتخاذ الجامعات الأربع المختارة لإجراءات فعالة في التدويل تركز على المحاور الأربعة الرئيسة لتدويل مؤسسات التعليم العالي، وهي: تدويل أنشطة البحث العلمي. تبادل الطلاب والباحثين، وتدويل المناهج والمقررات الدراسية، تطبيق برامج الدراسة بالخارج. وعلى الجانب الآخر، أوضحت النتائج الحاجة الماسة إلى بلورة معالم فهم أكثر عمقاً للسياق المؤسسي السائد عند تطبيق مبادرات التدويل مستقبلاً عبر التركيز على ما يلي: فهم مشترك لمفهوم وطبيعة التدويل والاستراتيجيات الواجب الاستعانة بها بهدف التأثير في عمليتي التدريس، والتعليم داخل المؤسسة الجامعية. استخدام مجموعة متنوعة من طرق، وأدوات التقييم في قياس مستويات فاعلية جهود التدويل ومدى ارتباطها بمخرجات تعلم الطلاب.

6- **دراسة "راماناثان وزملاؤه". التصورات السائدة حول تدويل مؤسسات التعليم العالي بالجامعات الخاصة بماليزيا"، 2012.**(Ramanathan,2012)

اعتمدت منهجية الدراسة على استخدام إحدى أدوات البحوث الكمية، وهو: المنهج الوصفي–التحليلي. واستعان الباحثون في إجراء دراستهم بـ 204من أعضاء هيئة التدريس المنتسبين إلى عشر من الجامعات الخاصة (بماليزيا). وتم جمع البيانات اللازمة للدراسة عبر تطبيق استبيان مسحي مقنن ل تشونج (2007) تلي ذلك تحليل هذه البيانات إحصائياً وكشفت النتائج النهائية للدراسة عن تمتع أفراد العينة المشاركين بتصورات إيجابية حول مساهمة العوامل الثمانية الرئيسة في دفع عجلة جهود التدويل بالجامعات الخاصة بماليزيا وهي: الساسيات التنظيمية المطبقة. السياسات الحكومية. القيادة والحوكمة. الدعم التنظيمية. الموارد البشرية. إدخال التكنولوجيا المتطورة. التو جه نحو العالمية. الإبداع، والابتكار.

التعليق العام على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة وجد أنه لا توجد دراسة تعرضت لطرح آليات لتدويل البحث العلمي لمؤسسات التعليم الجامعي المصري، وقد اتجهت الدراسات السابقة إلى تدويل التعليم العالي بينما هذه الدراسة ستتجه إلى التخصص في آليات تدويل البحث العلمي لمؤسسات التعليم الجامعي المصري في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية ، واعتمدت الدراسات السابقة على المنهج الوصفي، أو دراسة الحالة بينما هذه الدراسة سوف تستخدم المنهج المقارن.

وسوف تستفيد هذه الدراسة من الدراسات السابقة في:

- إعداد الإطار النظري. - تدعيم النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة.
- الاستفادة من مراجع الدراسات السابقة.
- التعرف على جهود مصر في تدويل البحث العلمي ومعرفة مدى نجاحها لمؤسسات التعليم الجامعي.
- معرفة المتغيرات والتحديات التي تواجه تدويل البحث العلمي بمصر.
- التعرف على جهود تدويل البحث العلمي في مصر.
- التعرف على الإطار الفكري لتدويل البحث العلمي.

– التعرف على خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في تدويل البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي.

وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنّ الدراسات السابقة ركزت على تدويل التعليم العالي ودرجة التنافسية بين الجامعات أما هذه الدراسة فسيتم التركيز على تدويل البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي المصري ، وتميزت أيضاً هذه الدراسة في أنها ستهدف إلى التخصص من خلال التعرف على خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في تدويل البحث العلمي ، وأيضاً ستهدف الدراسة إلى التعرف على الآليات والمحاور والابعاد التي من خلالها استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق تحول كامل في رؤيتها الاستراتيجية لتدويل البحث العلمي ، ووصولها إلى التنافس الدولي ووجودها دولياً في التصنيفات العالمية ، في محاولة للوصول إلى اقتراح آليات لتدويل البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي المصري والتواجد الدولي.

خطوات السير في البحث :

سوف يسير البحث وفقًا للخطوات التالية :

الخطوة الأولى : تحديد الإطار العام للبحث من حيث منطلقاته ومشكلته وأهميته ومنهجه وحدوده ، وأخيرًا مصطلحاته الرئيسية، والدراسات السابقة.

الخطوة الثانية : تحديد الإطار النظري لآليات تدويل البحث العلمي " مفهوم تدويل البحث العلمي ، الأهداف ، الآليات "

الخطوة الثالثة : استعراض ملامح خبرة الولايات المتحدة الأمريكية حول آليات تدويل البحث العلمي.

الخطوة الرابعة : استعراض أهم الجهود المصرية في تدويل البحث العلمي .

الخطوة الخامسة : التوصل إلى عدد من الآليات المقترحة التي يمكن أن تسهم في في تحسين فعاليات عملية تدويل البحث العلمي بمصر في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية .

أولًا : الإطار النظري لآليات تدويل البحث العلمي .

سيتم عرض الإطار النظري لتدويل البحث العلمي بصفة عامة من خلال عرض مفهوم تدويل البحث العلمي ، أهم الأهداف ، وأبرز الآليات .وذلك على النحو التالي :

1– مفهوم تدويل البحث العلمي .

يتم تعريف تدويل البحث العلمي بأنه :" إضافة الصبغه الدولية ومتعددة الثقافات على الجهود البحثية في الجامعات من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية والمواقع الافتراضية وأنشطة البحوث بما يسهل اجراء المعاملات العلمية وتبادل المعرفة. (الجبوري،321،2020)

ومن تعريفات تدويل البحث العلمي أنه: "ترتيب تعاوني بين المنظمات لتجميع الموارد لهدف البحث والتطوير المشترك مما يعني أن الهدف من هذا التعاون هو– استنادًا إلى تطويرالمعرفة العلمية الجديدة التي قد تُستخدم أو لا تُستخدم – تطوير منتجات أو خدمات جديدة." (Roderik Ponds2008,78) . ويُعرَّف أيضاً بأنه: " اضفاء البعد الدولي أو البعد متعدد الثقافات على أنشطة البحث والتطوير بالجامعات ، بغية الارتقاء بالقدرت العلمية وتعظيم استخدامها لتحقيق المتطلبات المجتمعية. (عساف،مرجع سابق ،5)

ويُعَرِّف الباحث تدويل البحث العلمي بأنه: إضفاء البعد الدولي على كافة أنشطة وأنواع البحث العلمي – أساسية كانت أم تطبيقية – مع تشجيع البحوث الجماعية بالجامعات، من خلال عقد وإبرام وتفعيل الصلات العلمية مع المراكز والجامعات النظيرة في العالم وربط مؤسسات البحث العلمي شبكياً بالمكتبات العلمية العالمية، ودعم المشاركة في المحافل العلمية والحراك الطلابي والزيارات ومتابعة هذا التعاون واخضاعه للتقييم المستمر ، وضرورة التركيز على مجالات البحوث عالية الجودة، والتي يجري تنفيذها مع المنظمات الدولية، من خلال الاتفاقيات والتعاون البحثي عبر الحدود وزيادة عدد الأوراق المنشورة في المجلات المحكمة دولياً ، وزيادة حجم الانفاق على البحث العلمي واستخدام استراتيجية واضحة للتدويل حتى يعطي النتائج المرجوة منه في المنافسة العالمية والوجود الدولي..

2- أهداف تدويل البحث العلمي :

يظهر دور الجامعة حين يتعامل المجتمع مع عالم متغير بل وسريع التغيير ويواجه التحديات الداخلية والخارجية التي تعرقل نهوضه وتقدمه.لذا كان من أهم أهداف تدويل البحث العلمي ما يلي:

أ- التقارب بين الأمم ثقافياً، والتأصيل للهوية القومية ، على غرار ما قام به الاتحاد الأوربي، "حيث التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي بعد توقيع معاهدة بولونيا بإدخال برامج موحدة للبكالوريوس والماجستير، مما يجعل المؤهلات التعليمية قابلة للمعادلة بين الدول

الأعضاء في الاتحاد، مما يساهم في تعزيز حركة تنقل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس واكتساب الهوية الأوربية. (هلال،226،2016)

ب- دعم وتحسين العلاقات بين الجامعات بعضها البعض من خلال التعاون في الأبحاث المشتركة وتكوين التحالفات الاستراتيجية وتبادل الطلاب والباحثين بما يحقق التقدم والمنافع المشتركة لهذه الجامعات. (محمد،مرجع سابق،156)

ت-" تكوين تحالفات دولية بين الجامعات ومراكز البحث العلمي مما يتيح التعامل مع العلماء البارزين والباحثين المميزين والخبراء الدوليين، وزرع ثقافة الإنتاجية لدى الإنسان، ونشر ثقافة الإبداع والابتكار، ورسم صورة مشرفة للإنسان الطموح الذي يسعى إلى الريادة العالمية.(هلال،321،2016)

ث-" التصنيف العالمي للجامعات يعتمد بشدة على البحث ، ويكشف عن تدويل عدد طلاب الجامعات البحثية من أجل تعزيز القدرة البحثية التنافسية.,(Hugo Horta,2009,387)

ج-" تجويد الأداء البحثي للجامعات عن طريق ربط الموارد المحلية بالموارد الدولية لإجراء الأبحاث المشتركة، وإيجاد الحلول العلمية المختلفة، بالإضافة إلى اجتذاب أفضل المواهب الدولية إلى الجامعات المحلية، والارتقاء بالقدرات البحثية الوطنية.(العتيبي،38،2021)

ح- التركيز على مجالات البحوث عالية الجودة من خلال الاتفاقيات والتعاون البحثي مع المنظمات الدولية حيث أنّ "تمويل البحث العلمي أصبح اليوم يرتكزعلى مدى جودته عالميًا وبالتالي أصبح التخصص والفردية في إنجاز البحوث غير مجد عالمياً لذا اتجهت أغلب الحكومات إلى ضرورة التركيز على مجالات البحوث عالية الجودة والتي يجري تنفيذها مع المنظمات الدولية من خلال الاتفاقيات والتعاون البحثي عبر الحدود، وتعيين هيئة تدريس أجانب خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية والعلوم الاجتماعية. (عبدالحافظ،30،2016)

ولقد أصبح واضحًا للجميع ما يشهده العالم الآن من تحولات كبيرة وبالأخص نظام التعليم العالي وأنشطته والاتجاه به نحو العالمية والتنافسية الدولية ، ومن أهم أدوات التدويل للتعليم العالي البحث العلمي ، حيث أصبحت ثقافة التدويل والتحول من الإقليمية إلى العالمية ضرورة ملحة، وهذا يفرض على أنظمة التعليم العالي تغيرًا وتطويرًا في فلسفة التعليم العالي وتوجهاته واستراتيجياته، ولقد أصبح التدويل للبحث العلمي واحدًا من أهداف خطة تطوير منظومة التعليم العالي في مغظم دول العالم، واستحداث آليات للتدويل تساعد على التنافس العالمي .

3- آليات تدويل البحث العلمي :

يُعد تدويل التعليم الجامعي عموماً ، والبحث العلمي خصوصاً من المشروعات المعقدة، والمتزايدة التطور والتي تتضمن " زيادة التعاون في مجال البحث العلمي ، وتقاسم مرافق البحوث، والتأليف المشترك للمنشورات البحثية، وإدراج منظورات دولية في المناهج، واكتساب لغة ثانية وثالثة، وحراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين، والاعتراف المتبادل بالساعات المعتمدة الأكاديمية، ومعادلات الشهادات على المستوى الدولي فيما بين المؤسسات ، واستحداث درجات علمية مشتركة وثنائية عن بعد ، وشراء الجامعات المحلية بواسطة مستثمرين أجانب، وإنشاء تحالفات دولية. (منظمة التعاون الاقتصادي،195،2010)كل ذلك لابد له من آليات لتفعيل هذا التدويل من هذه الآليات:

أ- **استقطاب الطلاب الدوليين :**

يعتبر من أهم آليات تدويل البحث العلمي لذا يوجد حوالي 1 من كل 8 طلاب يدرسون في المملكة المتحدة من خارج الاتحاد الأوروبي ، وهذا يعكس مقدار المساهمة التي يقدمها الطلاب الدوليون إلى المملكة المتحدة ، من حيث التنوع ، وتعزيز تجربة التعلم لجميع الطلاب بما في ذلك طلاب المنزل ، وتنويع مصادر الدخل، وكذلك الاستفادة من الاقتصادات المحلية من خلال القدرة الشرائية المباشرة وغير المباشرة من الطلاب الدوليين في المنطقة ، واستمرار توظيف الطلاب الدوليين في مؤسسات التعليم العالي الموجودة في المملكة المتحدة يتيح تخطيطًا استراتيجيًا أفضل على المدى القصير والمتوسط والطويل نظرًا للأهمية التي يتمتع بها الطلاب الدوليون من حيث الطلب وكذلك المساهمة في الاقتصاد المحلي. (Husam Helmi,2018,779)

"وتميل جامعات الأبحاث الأكثر نجاحاً في هذا الإطار إلى الحصول على نسبة عالية من طلاب الدراسات العليا بها ، وتبذل المؤسسات التي لديها نسبة أقل من طلاب الدراسات العليا جهوداً مدروسة لزيادة النسبة ، حتى في بعض المؤسسات التي لديها نسبة عالية من طلاب الدراسات العليا، وتنعكس الطبيعة البحثية للمؤسسة أيضا في مشاركة طلاب مرحلة البكالوريوس في مشاريع بحثية كجزء مهم من مناهجها الدراسية العادية. (Philip G,2011,328,329)

ب-**الاشراف العلمي والمشاركة في مشروعات بحثية:**

يعتبر الإشراف العلمي أساسًا تربويا في وظيفة الأستاذ الجامعي الأكاديمية، و"الإشراف العلمي المشترك على بحوث الماجستير والدكتوراه بين الجامعات وفي كافة التخصصات العلمية، عن طريق ابتعاث طلبة الدراسات العليا لاستكمال جزء من بحوثهم في في جامعات أجنبية وبإشراف علمي مشترك، (ويح،349،2012) أو استحداث برامج للإشراف المشترك من خلال الإستفادة من التطور التكنولوجي،" ومن هذا المنطلق أطلقت الجامعة السعودية الإلكترونية برنامج الإشراف المشترك وهو برنامج أكاديمي يهدف إلى إتاحة الفرصة لمحاضرات الجامعة الحاصلات على درجة الماجستير لإكمال دراستهن العليا والحصول على درجة الدكتوراه من أحد الجامعات العالمية دون ابتعاثهن خارجياً، وذلك في حال تعذر سفرهن خارج المملكة ويكون ذلك من خلال إبرام اتفاقية مع أحد الجامعات الخارجية العالمية، مما يؤدي إلى رفع مستوى الكوادر النسائية بالجامعة وتزويد الجامعة بعضوات هيئة تدريس من الكوادر النسائية السعودية المؤهلة علمياً، كذلك يساعد البرنامج إلى تبادل الخبرات بين الجامعات المتميزة عالمياً والاستفادة من إمكانات أعضاء هيئة التدريس البارزين كمشرفين على رسائل المحاضرات بالجامعة، مما يؤدي إلى بناء شراكات استراتيجية تخدم مجالات الدارسات العليا والبحث العلمي بالجامعة، وتعزيز الاستفادة والإفادة من هذه الشراكات. وبالتالي يشجع البرنامج إجراء الأبحاث العلمية المشتركة وتبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة السعودية الإلكترونية والجامعات الخارجية وذلك من خلال استقطاب أفضل الخبرات التعليمية والبحثية من خلال إبرام اتفاقيات تعاون مع جامعات عالمية مرموقة. (الجامعة السعودية الالكرونية،5،4،2022)

وتقاس جودة البحث العلمي بتعزيزالتعاون في انجازه "ويؤدي البحث التعاوني إلى انتشار أسرع للمعرفة العلمية ، ونتيجة لذلك ، يعمل صناع السياسات في مختلف البلدان وعلى المستوى الدولي بشكل متزايد على تحفيز التعاون البحثي ، فعلى سبيل المثال ، تهدف المفوضية الأوروبية إلى إنشاء منطقة بحث أوروبية (ERA) من خلال تحفيز التعاون البحثي بين الدول الأعضاء المختلفة ، ومن ناحية أخرى ، يركز صانعو السياسات الوطنية بشكل عام على تحفيز التعاون الأكاديمي والصناعي داخل بلدانهم بهدف تحسين التفاعل بين العلم والتكنولوجيا ، وبالتالي تحفيز الابتكار ، والتعاون البحثي بين المنظمات الأكاديمية وغير الأكاديمية قد يزيد بمرور الوقت ، مما يؤدي إلى تشابك متزايد بين المنظمات الأكاديمية

والشركات والمنظمات الحكومية في الأنشطة البحثية ، في الوقت نفسه ، ينمو التعاون البحثي على المستوى الدولي أيضًا ، ونتيجة لذلك ، يؤدي ظهور التعاون البحثي الدولي إلى زيادة احتمالية حدوث تداعيات المعرفة الدولية من البحوث العامة ، قد يكون هذا هو الحال عندما تتعاون الجامعة وتتبادل المعرفة مع شركة أجنبية ، الأمر الذي يجني الفوائد الاقتصادية لهذه المعرفة ، ويمكن اعتبار التوتر المحتمل بين السياسات التي تحفز التعاون بين الأوساط الأكاديمية والصناعة والسياسات التي تعزز تدويل التعاون البحثي بمثابة توتر بين قومية التكنولوجيا والعولمة التقنية ، يشير الأول إلى فكرة أن سياسات التكنولوجيا الوطنية يجب أن تحاول التركيز على مجالات علمية وتكنولوجية محددة حيث يمكن للشركات الوطنية تطوير القدرة التنافسية الدولية. ويُنظر إلى العديد من الدول الآسيوية على أنها دول تتبنى مثل هذه السياسة ، والتي لم تنجح سياساتها لتدويل العلم والتكنولوجيا على أساس وجهة نظر "القومية التقنية". ترى وجهة نظر العولمة أن تدويل العلوم والتكنولوجيا هو اتجاه طبيعي ، حيث يتم دمج البلدان بشكل متزايد في شبكات البحث الدولية ، وهو ما يعود بالنفع في النهاية على جميع البلدان، ونظرًا للتدويل المستمر للعلم والتكنولوجيا ، ستكون المزيد من الشركات قادرة على المعرفة المناسبة التي تنبع من البحث الأكاديمي في بلدان أخرى. (Roderik Ponds ,2008,77)

ت-النشر الدولي :

النشر العلمي الدولي للبحوث في المؤتمرات والدوريات العلمية الدورية والمجلات الالكترونية ،فلقد " أحدث ظهور المجلات الإلكترونية ثورة هائلة في مجالات النشر العلمي والإلكتروني. في ظل هذا التغيير التكنولوجي الذي ساعد على توسيع نطاق البحث العلمي وزيادة المستفيدين ، تأثرت مفاهيم النشر الإلكتروني أيضًا. كما أحدثت تغييرات جوهرية في الاتصال العلمي بين المتخصصين ودفعت البحث العلمي إلى الأمام ، ولهذا السبب أوصت العديد من المنتديات والمؤتمرات في مجال البحث العلمي بالاهتمام بهذا المجال لأنه دليل على تقدم الدول ، ودعا تقرير الندوة الإقليمية للنشر العلمي لعام 2012 إلى الاهتمام بالبحوث التطبيقية التي تنتج عن مصلحة المجتمع. كما شدد على أهمية النشر العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية وخاصة اللغات الأجنبية عامة والإنجليزية بشكل خاص من أجل تعزيز تصنيف الجامعات العربية في مجال النشر في المجلات العالمية.(Rawda Omer,2015,81)

ث-الانتاج المعرفي للجامعات:

إنّ مسؤلية البحث العلمي في معظم المؤسسات المجتمعية المنوط بها المجتمع والجامعة تقع عليها مسؤلية انتاج المعرفة وتطورها بما تملكه من كوادر بشرية وعقلية "من خلال الأنشطة البحثية المختلفة التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والتي هي جزء من أهداف الجامعة، تلك الأنشطة أو الإنتاجية لها أهمية أساسية لتقدم العمل العلمي المعرفي.(الهمص،47،2015)

"وهناك تقييمات واصلاحات وضغوط يخضع لها نظام التعليم العالي في عدد من الدول الصناعية لزيادة هذه الإنتاجية والكفاءة ، ولا تنشأ هذه الضغوط من أجل الإصلاح أو التغيير من صانعي سياسات التعليم العالي فحسب ، بل تنبع من عدد من القوى داخل وخارج قطاع التعليم العالي الرسمي ، مثل التغييرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتصورة أو الحقيقية. علاوة على ذلك ، لم تعد الجامعات هي المساهم الوحيد في إنتاج المعرفة ، بل يدخل في ذلك المعاهد البحثية والشركات الخاصة والمختبرات الحكومية بشكل متزايد في توليد علوم أساسية جديدة. ويصف بعض النقاد هذه التطورات بأنها تعكس مشاركة أكبر للجامعات في السوق. (Ivar Bleiklie,2005,1)

ج-الأساتذة الزائرين:

في ضوء العولمة في القرن الحادي والعشرين ، يبحث أصحاب الأعمال عن موظفين لديهم مهارات تجعلهم أكثر قدرة على المنافسة في الساحة الدولية ، ومن ثم ، يحتاج خريجو الجامعات إلى القدرة على التفاعل مع أشخاص من ثقافات أخرى وخلفيات مختلفة ليكونوا ناجحين في سوق العمل الدولي، ولديهم القدرة على العمل في فرق متعددة الثقافات والتحدث بلغات أخرى ، مما يخلق تحديات جديدة لمؤسسات التعليم العالي ، ويلقي على عاتق الجامعات مهمة إعداد طلابها لمثل هذه البيئة المعولمة ، وبالتالي تمكين خريجيها ليكونوا أكثر قابلية للتوظيف،ونتيجة لذلك توجد ضغوط متزايدة على أعضاء هيئة التدريس والإدارة في الجامعات لتدويل حرمهم ومناهجهم وفصولهم الدراسية ، فهم بحاجة إلى إعداد طلابهم للعمل العالمي والمواطنة العالمية ، وإعداد الطلاب للأسواق العالمية. (Abdullah Atalar,2020,65)

وفي سياق التعليم العالي ، تتنافس الجامعات بشكل متزايد في السوق العالمية ، وتتبنى أساليب إدارية من القطاعين الخاص والصناعي ، وينعكس هذا في المنافسة على أعضاء هيئة

التدريس ذوي المهارات البحثية القوية ، وتطبيق مؤشرات الأداء ، مثل عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة الدكتوراه ، وبالنظر إلى هذا المناخ المتطور والمورد الفريد ، يجب على الجامعات إدارة مواهبها بشكل إيجابي واستباقي وتجنب إهدار المواهب ، والمقياس الرئيسي المتعلق بالموهبة ، لقطاع التعليم العالي والمنظمات الأخرى هو معدل دوران الموظفين. (Patricia Harrison,2018,597)

ومن خلال قراءة الواقع العالمي يظهر لنا أهمية مؤسسات التعليم العالي لدورها المؤثرفي عالم المعرفة ، لأنها يوجد بها أفضل الموارد البشرية ، وتأتي في أعلى السلم التعليمي ، وبها يتم تشكيل وبناء المعارف والقدرات البشرية التي تساعد على التنافس والتطور في هذه الجامعات ، وقد تأثرت بالعولمة وتداعياتها السياسية والاقتصادية والتقافية ، والتي فرضت عليها الانفتاح والخروج من العزلة المحلية إلى المشاركة العالمية للتنافس الدولي وتبرز أهم مظاهر تداعيات العولمة على التعليم العالي وتحوله من المحلية إلى العالمية في التوجه نحو التدويل لأنشطة التعليم العالي وبالأخص البحث العلمي من خلال ازدياد الحراك الأكاديمي والمهني بين الطلبة والباحثين مما يزيد الطلب على التعليم العالي في الدول الأقوى والأكثر جذبًا للطلاب الدوليين مما يدفع إلى جعل لغة الدولة الأقوى معرفيًا ومن ثم اقتصاديًا وهذا ماجعل معظم دول العالم تخلق آليات للتدويل لتظل هي الأقوى عالمياً .

ثانيًا : ملامح خبرة الولايات المتحدة الأمريكية حول آليات تدويل البحث العلمي :

الانفتاح الذي يتصف به المناخ التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يمارس فيه العلماء والباحثون عملهم هو ما يجتذب المواهب من جميع أنحاء العالم. مما يؤدي إلى تنوع العلماء والباحثين في الولايات المتحدة. وسوف يقوم الباحث بعرض ملامح تدويل البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال:

1- مبررات تدويل البحث العلمي بالولايات المتحدة الامريكية :

قبل البدء في عرض مبررات تدويل البحث العلمي بالولايات المتحدة الأمريكية ولكي نفهم مشهد التدويل ككل فإنه كل 5 سنوات ، يقوم المجلس الأمريكي للتعليم (ACE) تدويل الخرائط في مشروع USCampuses بتقييم الوضع الحالي للتدويل في المؤسسات الأمريكية ، ويفحص التقدم والاتجاهات بمرور الوقت ، ويحدد الأولويات في المستقبل. (Lucia

Brajkovic,2018,2)وهذا يعتبر من أهم ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية دائمًا في صدارة الدول المتقدمة في التدويل عمومًا.

أ- التفاهم العالمي :

تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تدويل البحث العلمي إلى التفاهم والتعاون علي المستوى العالمي ومن أهم الآليات التي تفعلها أمريكا لتحقيق هذا التفاهم تشجيع الطلاب على الدراسة بالخارج واستقطاب الطلاب الدوليين وتنظر امريكا " إلى الدول النامية على أنها مناطق حيوية يمكن من خلالها توسيع نطاق القوى السياسية والاقتصادية ، ونتيجة لذلك بدأت في الاستثمار في برامج المساعدات الانمائية التي تهدف إلى بناء علاقات على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والتعليمية والتي تتضمن حراك أعضاء هيئة التدريس والطلاب في جامعات الدول المختلفة ، مما يسهم في زيادة التفاهم الدولي وتطوير علاقات صداقة وسلام ما بين الولايات المتحدة والدول المختلفة على مستوى العالم مما يؤدي لدعم أواصر التعاون والتفاهم ما بين الثقافات والشعوب والتي لم تكن معتادة على التفاهم وبالتالي تساهم في تحقيق السلم العالمي . (Mohsin,2014,1,12)

ب-المكاسب الاقتصادية :

تعتبر المكاسب المرجوة من تطبيق التدويل للبحث العلمي من المبررات الاقتصادية حيث أن التعليم الجامعي وأنشطته يعتبر من الصادرات الأمريكية الرائدة " حسث ساهم الطلاب الدوليون في تقويا الاقتصاد أمريكي بقيمة 35 مليار دولار وفقا لاحصائية 2016 وذلك من خلال الرسوم المفروضة على الطلاب الدوليين والذي يعتبر أكثر من الرسوم المفروضة على الطلاب الأمريكيين لسد نفقات البرامج وسد عجز الميزانية. (Lane,2012,5)

" وقد أظهرت الأبحاث أن أولئك الذين حققوا مستويات عالية من التعليم في الخارج غالبًا ما يشغلون مناصب رئيسية في الحياة السياسية والاقتصادية والأكاديمية في بلدانهم. وذكر فونك أن – المكانة العالية التي يحظى بها التعليم في الغرب ، ولا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا ، تشكل المفاهيم والنظريات الأساسية والاجتماعية في البلدان النامية وتحدد من يصلح أن يكون من الخبراء. وتم تفعيل ذلك من خلال مبادرة الولايات المتحدة لتوسيع نطاق التعليم الدولي – الاعتراف بقيمة التعليم الدولي في التنمية النظامية العالمية – و – الحفاظ على دور كرائد عالمي ، يجب أن يعزز التعليم العالي في الولايات المتحدة جهود بناء العلاقات

والاعتراف بقيمة هؤلاء الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة ، وتوجيه التطور السياسي والثقافي والاقتصادي للبلدان في المستقبل ، وقد أظهر الموقف السياسي والثقافي للولايات المتحدة من خلال IHE حضور العديد من قادة المستقبل من البلدان الأخرى ، وأفادت مؤسسة قانون الهجرة الأمريكية (American Immigration Law Foundation، 2003) أنه اعتبارًا من تاريخ التقرير ، تضمنت القيادة العالمية الملحوظة 46 رئيسًا حاليًا و 165 رئيسًا سابقًا للحكومة من منتجات مؤسسات التعليم العالي الأمريكية ، بما في ذلك الرئيس الأفغاني حميد كارزاي الرئيس المكسيكي السابق فينسنتي فوكس ورئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلاقلوبال.

(Steve,2012,10)

ت-تحقيق الأمن القومي :

يعتبر دافع الأمن القومي من أهم آليات تدويل التعليم العالي ككل والبحث العلمي خصوصا في الولايات المتحدة ويتضح ذلك "وفقًا لاتفاقية يالطا ، فقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء نظام دولي قائم على الأمم المتحدة ، حيث أصبحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والصين وفرنسا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وبناءً على ذلك ، فإن القوة الوطنية المتوازنة التي غذتها الحرب العالمية الثانية ، جنبًا إلى جنب مع بداية النظام الدولي العالمي ، جعلت الولايات المتحدة الدولة الأكثر نفوذاً في العالم ، وقد بدأت الرؤية العالمية في التعليم العالي الأمريكي في الظهور بسرعة غير مسبوقة. مشروطًا بكل من الجذور الثقافية ، والوضع الدولي ، تطور المصير العالمي ، لقد مرت الرؤية في التعليم العالي الأمريكي بثلاث مراحل حسب تغير مواقفها تجاه الآخرين وهي النظر إلى الآخرين ومعرفة الآخرين والتنافس مع الآخرين. (Jie Li,2020,7)

ث-الكفاءة العالمية :

مجال الكفاءة العالمية الذي تم تقييمه في برنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA 2018) ، التقييم التعليمي العالمي مع حوالي 79 دولة مشاركة أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). أوصى فيه ثلاثر بضرورة تزويد المواهب في العالم المعولم بشكل متزايد ليس فقط بالمهارات الأساسية لدخول القوى العاملة ، ولكن أيضًا القدرة على تمييز وفهم القضايا العالمية وبين الثقافات ، في هذا الصدد ، يزدهر التعليم من أجل التفاهم الدولي وهو ممارسة تعليمية تهدف إلى تعزيز الرؤية العالمية للطلاب في جميع أنحاء العالم ، مما

يساعد على فهم الطلاب للشؤون الدولية بما في ذلك السياسة والاقتصاد والثقافة وحماية البيئة. بالإضافة إلى ذلك ، من أجل تنمية مجموعة من أصحاب الأداء العالي الذين يمكنهم التميز في عالم كثيف المنافسة ، أصبح تدويل التعليم العالي اتجاهًا لا يرحم في ضوء التأثيرات الكبيرة التي أحدثتها الرؤية العالمية على مختلف الممارسات التعليمية والمعرفة عمليات الإنتاج ، وحتى سلوكيات الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية ، فهي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بتطوير التعليم العالي مع انتشار الإنجازات ذات الصلة ، ولقد جذبت الرؤية في التعليم العالي الأمريكي باعتبارها بنية دقيقة ، اهتمامات الدائرة الأكاديمية لفترة طويلة. (Jie Li,2020,10)

ومن خلال استعراض أهم مبررات تدويل البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية وجد وم أهمها تطوير علاقات صداقة وسلام ما بين الولايات المتحدة والدول المختلفة على مستوى العالم مما يؤدي لدعم أواصر التعاون والتفاهم ما بين الثقافات والشعوب ، وسعياً نحو جعل التعليم الجامعي وأنشطته البحثية من أهم الصادرات الأمريكية الرائدة ، لتحقيق الأمن القومي ووصولاً إلى تعزيز الرؤية العالمية للطلاب في جميع أنحاء العالم من أجل التفاهم الدولي.

2- أهداف تدويل البحث العلمي بالولايات المتحدة الأمريكية :

كان من الممكن في السنوات السابقة تحديد تدويل التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عدد صغير من الأنشطة والبرامج التي يديرها مكتب أو مكتبان منفصلان ، ولكن في الوقت الراهن أدت الضغوط والأولويات المتزايدة لتطوير الطلاب كمواطنين عالميين ، وجذب الطلاب الدوليين لتحسين التنوع والأهداف المالية ، والمشاركة في الشراكات العالمية ، والبحث ، والتدريس لتحقيق سمعة عالمية المستوى إلى توسع كبير في المشاركة الدولية للولايات المتحدة ، لذا تطور التحول الدولي بين مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة إلى عنصر رئيسي في التخطيط الاستراتيجي ، حيث يدر عائدات بمليارات الدولارات كل عام عبر المؤسسات

وقد وضع التعليم العالي في الولايات المتحدة في السياسات الفيدرالية ، وسياسات الولايات ، والمؤسسات ، أهدافًا نحو مزيد من العدالة في الوصول والنجاح للطلاب المحليين ، فضلاً عن المنفعة المتبادلة في علاقاته مع المجتمعات المحلية. هذه الأهداف لم تتحقق بالكامل ؛ ومع ذلك، فإنهم ينشئون معايير للانتقال نحو مزيد من المساواة ، والتي غالبًا ما تفتقر إليها استراتيجيات المشاركة العالمية لمؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة ، ويمكن أن

يؤدي جذب الطلاب الدوليين والشراكات عبر الحدود إلى تفوق وهيمنة الغرب والولايات المتحدة. (Chrystal A,2021,551)

لذا تعتبر العلاقة بين الجامعة والمجتمع من أهم أهداف التنمية والوصول إلى التنافسية العالمية، وفقدان هذه العلاقة يؤثر تأثيرًا خطيرًا علي تحقيق أهداف ومشاريع التنمية, بل ويعيق ما تسعي إليه الأمم من طموحات هدفها التخلي عن عقبة التخلف وتخطيها, وتحقيق التقدم المنشود، ويظهر دور الجامعة حين يتعامل المجتمع مع عالم متغير بل وسريع التغيير ويواجه التحديات الداخلية والخارجية التي تعرقل نهوضه وتقدمه.

3- آليات تدويل البحث العلمي بالولايات المتحدة الأمريكية:

لتحقيق تدويل البحث العلمي فإن هناك مجموعة من الآليات التي تستخدمها الجامعات لتحقيق التنافسية بين مؤسسات التعليم الجامعي الأمريكي ، ويمكن توضيح هذه الآليات على النحو التالي:

أ- الطالب الدولي :

هناك ندرة في الأدبيات المتعلقة بصنع السياسات التي تعزز إضفاء الطابع الدولي على التعليم العالي الأمريكي. جزء من السبب قد يكون أن الولايات المتحدة أكبر وجهة للطلاب الأجانب ، ولديها بالفعل نظام تعليم عالي دولي وصناعي للغاية. ومع ذلك ، فإن توزيع الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة غير متوازن ، حيث تسجل بعض الدول عددًا أكبر من الطلاب مقارنةً بالآخرين. حتى داخل نفس الدولة ، ويوجد في الجامعات المختلفة عدد متنوع من الطلاب الدوليين. ، إلا أن توزيع الطلاب الدوليين كان غير متوازن بين كل ولاية من الولايات المتحدة. كان عدد الطلاب الدوليين في المناطق الساحلية أكبر من عدد الولايات في الغرب ، مع كون كاليفورنيا وتكساس هما الاستثناءان ، وترجع أسباب التوزيع الحالي للطلاب الدوليين بالولايات المتحدة الأمريكية إلى النقطتين التاليتين: 1) المناخ والموقع الجغرافي ، و 2) سكان المهاجرين ، وكانت الولايات الثلاث الأولى التي استضافت معظم الطلاب الدوليين هي كاليفورنيا ونيويورك وتكساس. كانت هذه الولايات الثلاث تقع جميعها في مناطق ساحلية ذات مناخ مريح. بالإضافة إلى ذلك ، كانت هناك مدن كبيرة في هذه الولايات مثل لوس أنجلوس وسان فرانسيسكو في كاليفورنيا ، ومدينة نيويورك في ولاية نيويورك ، وهيوستن إنتيكساس ، والتي لم توفر فقط المزيد من فرص العمل ولكن أيضًا مجموعة متنوعة من وسائل

الترفيه. لذلك ، كان من الطبيعي أن تكون هذه الدول أكثر جاذبية من غيرها للطلاب الدوليين. على العكس من ذلك ، كانت بعض الولايات تقع إما في مناطق إعادة التوطين على سبيل المثال ، ألاسكا أو الولايات الأقل كثافة سكانية (على سبيل المثال ، داكوتا الشمالية) ، لذلك اختار الطلاب الدوليون الذهاب إلى هذه الولايات. (Yuan Yao,2018,5,10)

ب-المشاركة في مشروعات بحثية:

أجرى مجلس التعليم الأمريكي دراسات حول أكثر الدول شراكة مع الولايات الأمريكية في التدويل هي : الصين ، تركيا ، ألمانيا ، فرنسا ، كوريا الجنوبية. ومن أبرز البرامج التي شاركت فيها الولايات المتحدة غيرها من الدول في مجال تدويل البحث العلمي :

-" برنامج الماجستير ثنائي الدرجة الذي تم توقيعه من قبل أحد كليات إدارة الأعمال الرائدة في جامعة ديوك بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2007 (Duke university) ، مع كلية إدارة الأعمال بجامعة سيول الوطنية الكورية (Seoul National University)، ويحصل المتخرجون من هذا البرنامج على درجة ماجستير في الإدارة من كلتا الجامعتين، ومن شروط الحصول على هذه الدرجة الأكاديمية أن يدرس الطالب من 8-12 شهر في جامعة سيول الوطنية الكورية ثم ينتقل للدراسة في جامعة ديوك لمدة عام . (مصطفى،2015،92)

-" البرنامج المشترك لمنح درجة الماجستير في الآداب تخصص دراسات دولية المقدم من جامعة جون هوبكنز الأمريكية (Johns Hopkins University) بالتعاون مع مركز جامعة نانينج الصينية (Nanjing University) ولمنح هذه الدرجة تكون مدة الدراسة عامين . (Meers,2011,1)

-"برنامج المؤسسة الوطنية للعلوم للشراكة والتعاون في مجال التعليم والبحث الدولي : الشراكة من أجل البحث الدولي والتعليم (PIRE) هو برنامج على مستوى NSF يدعم الأنشطة الدولية عبر جميع التخصصات المدعومة من NSF ، والهدف الأساسي من PIRE هو دعم المشاريع عالية الجودة التي لا يمكن أن يحدث فيها تقدم في البحث والتعليم بدون تعاون دولي، وتسعى PIRE إلى تحفيز مستوى أعلى من المشاركة الدولية في مجتمع العلوم والهندسة في الولايات المتحدة ، فالشراكات الدولية ضرورية لمعالجة المشاكل العلمية والهندسية الحرجة. في السياق العالمي ، يجب أن يكون الباحثون والمعلمون الأمريكيون قادرين على العمل بفعالية في فرق مع شركاء من بيئات وطنية وخلفيات ثقافية مختلفة. تعزز PIRE التميز في العلوم والهندسة من

خلال التعاون الدولي وتسهل تطوير قوة عاملة علمية وهندسية أمريكية متنوعة ومتفاعلة عالميًا. (NSF,2022)

ت-النشر الدولي :

من خلال العديد من المقاييس الموضوعية ، يعتبر نظام البحث الأكاديمي الأمريكي الأفضل

في العالم ، ولقد استمر عدد جوائز نوبل الممنوحة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الأبحاث الأمريكية منذ عام 1975 في الظهور إلى حد بعيد مقارنة بالعلماء في جميع البلدان الأخرى مجتمعة. وقد كانت الجامعات البحثية الأمريكية وكلياتها أيضًا أكثر نجاحًا بكثير من نظيراتها الأجنبية في تسويق نتائج البحث. ، ويوفر النظام الفريد تقريبًا الذي يربط بين التعليم والبحث في كليات الدراسات العليا الأمريكية للطلاب قاعدة عريضة من المعرفة في التخصصات التي يختارونها ، فضلاً عن فرص تعلم كيفية إجراء البحوث تحت وصاية مرشدين عالميين ، ولا يزال الطلاب الأجانب ينجذبون إلى مدارس الخريجين الأمريكية من خلال سمعة كلياتهم ، وفي دراسة نُشرت في عام 2005 ، صنفت جامعة شنغهاي جينغ تونغ – بالترتيب من حيث التميز – أفضل 500 جامعة في العالم مما يميز الجامعات في أنظمة الجامعات الأمريكية المتعددة الجامعات ، وصنفت سبعة عشر من بين أفضل 20 من هذه الجامعات كانت أمريكية ، والاستثناءات الثلاثة هي كامبريدج (رقم 2) ، وأكسفورد (رقم 10) ، وطوكيو (رقم 20). ومن بين الخمسين الأولى 37 كانت أمريكية ، وحاولت الجامعات في البلدان الأخرى تكرار نجاح الجامعات البحثية الأمريكية ، لكنها غالبًا ما فشلت.وتعتبر الجامعات الأمريكية فريدة من نوعها تقريبًا في تنوعها. وهي تشمل الجامعات الخاصة وتلك التي تدعمها حكومات الولايات والحكومات المحلية ؛ كليات مدتها 4 سنوات بدون مدارس عليا أو مهنية ، بالإضافة إلى كليات مجتمع مدتها سنتان. تتنافس أفضل هذه المؤسسات مع مؤسسة أخرى على أعضاء هيئة التدريس والطلاب وصناديق البحث. وعادةً ما تمتلك أفضل الجامعات في البلاد أموالاً لدعم أبحاث أعضاء هيئة التدريس الجدد الذين تم جذبهم لمدة 2 أو 3 سنوات. ومع ذلك ، فإن الجزء الأكبر من دعمهم البحثي مستمد من المنح الممنوحة لأعضاء هيئة التدريس الفرديين أو المجموعات البحثية التي تم الحصول عليها من خلال عملية تنافسية ، في أغلب الأحيان من الحكومة الفيدرالية ، ولكن أيضًا من المؤسسات الخاصة. في النظام الأمريكي ، تُمنح المنح

الفيدرالية لأعضاء هيئة التدريس الفرديين بدلاً من الجامعات بأنفسهم. وتعتبر المنافسة بين أعضاء هيئة التدريس على المنح البحثية عاملاً مهماً في تعزيز جودة البحث في الجامعات الأمريكية. (Richard C2008,41)

ث-الانتاج المعرفي للجامعات البحثية:

الجامعات البحثية هي ابتكار حديث نسبيًا. بالنسبة لمعظم تاريخها ، بدءًا من القرنين الحادي عشر والثاني عشر ، وكانت الجامعات الأوروبية مؤسسات تعليمية جذبت الطلاب إلى محاضرات يلقيها علماء بارزون. وفي القرن التاسع عشر بدأت الجامعات الألمانية تطلب من كلياتها المشاركة في إنتاج المعرفة ونشرها. وبدأ تكرار النموذج الألماني في الولايات المتحدة (الولايات المتحدة) في أعقاب الحرب الأهلية ، وتعد الجامعات البحثية الأمريكية مراكز حيوية لأداء البحوث التي تقدم المعرفة في جميع تخصصات العلوم والهندسة ، مما يساهم في الاقتصاد الوطني وكذلك الاقتصاديات المحلية والإقليمية، ويعتبر نظام الجامعات الأمريكية اليوم هو بلا شك الأفضل في العالم ويمكن قياسه من خلال العديد من المؤشرات ، بما في ذلك عدد جوائز نوبل الممنوحة لأعضاء هيئة التدريس ، وحقيقة أن مدارس الخريجين الأمريكيين هي وجهات مفضلة للعلماء والمهندسين الطموحين من الخارج. ولقد حاولت العديد من الدول تكرار نجاح نظام الجامعات الأمريكية ، ولكن بنتائج محدودة. ومن أحد الأسباب المحتملة هو أنه على عكس الظروف السائدة في الولايات المتحدة ، فإن معظم أنظمة الجامعات الأجنبية شديدة المركزية وتخضع لسيطرة وزارة التربية والتعليم ، ومع ذلك ، تواجه الجامعات البحثية الأمريكية عددًا من المشكلات. ويقدر المجتمع الأكبر الدور الأساسي الذي يلعبه في رفاهية الأمة. ولقد تحسنت جودة التدريس البحثي الذي توفره جامعات شرق آسيا بسرعة في السنوات الأخيرة. كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم ، وتطمح هذه الجامعات (خاصة في الصين) إلى المنافسة مع الجامعات في الولايات المتحدة ، وقد تحقق نجاحًا كبيرًا في المستقبل. ومع ذلك ، يشير السجل على مدار الستين عامًا الماضية إلى أن الجامعات الأمريكية يمكنها الاستمرار في التنافس بنجاح في السوق العالمية من أجل المعرفة. لكن لا يمكنهم فعل ذلك إلا إذا فهموا التحديات التي تنتظرهم وكانوا مستعدين للاستجابة لها." (Richard C,op.cit,31)

ج-الاساتذة الزائرون:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى نظام تعليمي على مستوى العالم ، وتحتل الجامعات الأمريكية أعلى قائمة التصنيفات العالمية ، ويعمل بها نسبة كبيرة من الاساتذة الدوليين وهذا ما تسعى إليه الجامعات العالمية على مستوى العالم من جذب الباحثين المتميزين في بحوثهم مما يؤدى لرفع سمعة الجامعات عالميًا" فمثلًا تقدر نسبة أعضاء هيئة التدريس في جامعة هارفاردوالتي تشتمل على الهيئة الطبية الأكاديمية بنحو 30% ، وترسل الولايات المتحدة الأمريكية أعضاء هيئة التدريس الأمريكين للخارج من خلال الشراكات المتعددة مع الدول الأخرى ، فمثلا في عام 2008 أطلقت كوريا الجنوبية برنامجها لجامعات النخبة بميزانية تقدر بـ 800 مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات لجذب أساتذة دوليين للقيام بالتدريس وإنجاز البحوث ، وقد أعلنت المؤسسة الكورية للعلوم والهندسة التي تدير هذا البرنامج أنّ البرنامج قد ضم 1000 أكاديمي أجنبي كان 40% منهم أمريكيين ومن بينهم أحد عشرا أستاذاً حائزاً على جائزة نوبل وثمانية أعضاء من الأكاديمية الأمريكية للهندسة.(الصديقي،26،25،2014) وتمتلك المؤسسات التعليمية الأمريكية أعداً كبيرة من أعضاء هيئة التدريس التي تؤدي إلى جذب عدد كبير من الطلاب الدوليين ، والذين يميلون بدورهم إلى الدراسة في الجامعات التي يوجد بها أعضاء هيئة تدريس دوليين ، خاصة ولو كانوا يميلون إلى موطنهم الأصلي ومتواجدين في الولايات المتحدة الأمريكية . (Garcia,2014,132)

ومن خلال قراءة الواقع العالمي يظهر لنا أهمية مؤسسات التعليم العالي في عالم المعرفة، لأنها يوجد بها أفضل الموارد البشرية ، وتأتي في أعلى السلم التعليمي ، وبها يتم تشكيل وبناء المعارف والقدرات البشرية التي تساعد على التنافس والتطور في هذه الجامعات ، وقد تأثرت بالعولمة وتداعياتها السياسية والاقتصادية والثقافية ، والتي فرضت عليها الانفتاح والخروج من العزلة المحلية إلى المشاركة العالمية للتنافس الدولي وتبرز أهم مظاهر تداعيات العولمة على التعليم العالي وتحوله من المحلية إلى العالمية في التوجه نحو التدويل لأنشطة التعليم العالي وبالأخص البحث العلمي من خلال ازدياد الحراك الأكاديمي والمهني بين الطلبة والباحثين مما يزيد الطلب على التعليم العالي في الدول الأقوى والأكثر جذبًا للطلاب الدوليين مما يدفع إلى جعل لغة الدولة الأقوى معرفيًا ومن ثم اقتصاديًا وهذا ماجعل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم دول العالم تخلق آليات للتدويل لتظل هي الأقوى عالمياً .

ثالثًا: أهم الجهود المصرية في تدويل البحث العلمي .

أصبحت ثقافة الانتقال والتحول من المحلية إلى العالمية من الضرورات الملحة والتي تتطلب تطويرًا في توجهات واستراتيجيات التعليم العالي والبحث العلمي ، والتي هي من أهم أهداف خطة تطوير منظومة التعليم العالي في مصر للمنافسة العالمية بين الجامعات وقد ظهرت بعض المؤشرات التي تعمل على ذلك ، منها :

1-" تشجيع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على إقامة شراكات واتفاقيات تعاون مع كبرى الجامعات الأجنبية ذات التصنيف الدولي المتقدم فعلي سبيل المثال شهد وزير التعليم العالي خلال عام 2021 توقيع عدة اتفاقيات، منها جامعة هيروشيما اليابانية وجامعة أريزونا وجامعة ساوث كارولينا الأمريكيتين وذلك في إطار دعم العلاقة بين الجامعات الأهلية الجديدة وتلك الجامعات المرموقة لتبادل الخبرات العلمية والأكاديمية، كما شهدت الجامعات الحكومية والخاصة توقيع العديد من الاتفاقيات العلمية والشراكات الدولية مع جامعات أجنبية كبرى. (طفرة متميزة فى تدويل التعليم العالى،2023)

2-" البحث عن سبل دعم التعاون بين الجامعات الأوربية والمصرية والمشاركة في مشروعات مشتركة مع جامعات أوربية في إعداد المناهج الدراسية في مجال الطب والزراعة والصيدلة والعلوم وكذلك تدريب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية. (غبور،76،2018)

3-" توجه وزارة التعليم العالي المصرية نحو رقمنة قطاع التعليم العالي من خلال مشروعات التحول الرقمي لتأهيل الجامعات المصرية لتكون جامعات ذكية ، من خلال مشروع استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (2020- 2030) إلا أنها ما زالت تفتقر إلى القواعد اللازمة لضبط النظام وعملياته. (شهاب،215،2022)

4-" وجود شراكة في بعض الاتفاقيات لمنح شهادات مزدوجة للخريج وهناك 200 برنامج في أربع جامعات جديدة (الجلالة والملك سلمان والمنصورة الجديدة والحرمين) ويتم العمل على أن كل برنامج من هذه البرامج يكون له توأمة مع إحدى الجامعات المرموقة في البرنامج ، فضلاً عن تقدم التعاون المصري الأفريقي وتقديم 10900 منحة لأبناء القارة الإفريقية بتكلفة حوالي 17 مليون دولار سنويًا ، وقد بلغ عدد المنح المقدمة لدول القارة الأفريقية للدراسة بقطاع العلوم الطبية خلال الفترة الزمنية من (2014 -2020) 10632 منحة ، ويوجد بمصر 10100 طالبًا أفريقيًا يدرسون بمنح جار زيادتها إلى جانب أن المراكز البحثية تسخر كافة امكانياتها

للتواصل مع الباحثين الأفارقة لتنظيم المشروعات البحثية المشتركة خاصة في مجالات الصحة والطاقة والزراعة والمياه. (الغمري،371،2022)

5- المنتدى العالمي الأول للتعليم العالي والبحث العلمي بين الحاضر والمستقبل برعاية وتشريف السيد رئيس الجمهورية خلال الفترة من 4 – 6 أبريل 2022 بالعاصمة الإدارية الجديدة والذي كان من محاوره : مناقشة الثورة الصناعية الرابعة والتكنولوجيا البازغة وتدويل التعليم والاقتصاد القائم على المعرفة ودور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة بالإضافة إلى عدد من القضايا المهمة مثل تعظيم عائد الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار والتحديات التي يواجهها التعليم العالي والبحث العلمي على المستوى الدولي في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم حاليًا ، والذكاء الاطناعي وتأهيل الخريجين لسوق العمل الجديدة وتحقيق الجودة في التعليم ، والارتقاء بالجامعات المصرية في التصنيف الدولي . (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.2،1،2022)

6- بحلول سبتمبر 2011 ، تم تبني عملية بولونيا بالكامل من قبل بلدان أفريقية ، بما في ذلك مصر والجزائر والمغرب وتونس وبعض البلدان في غرب إفريقيا ، وتم إنشاء منطقة التعليم العالي والبحوث الأوروبية المتوسطية من خلال إعلان كاتانيا الذي تم تصميمه على غرار إعلان بولونيا. ومنطقة التعليم العالي الأوروبية (EHEA). لتقديم تنسيق على غرار بولونيا عبر إفريقيا ، واقترح الاتحاد الأفريقي (AU) تحقيق تنقل الطلاب والأكاديميين داخل إفريقيا كميزة محتملة. لذا تجذب جنوب إفريقيا ومصر على وجه الخصوص عددًا كبيرًا من الطلاب الوافدين من دول أفريقية أخرى" (Hamed A,2020,533,534)ولكي يكون ذلك مجدياً لابد من تشكيل أنظمة تعليم تتوافق مع ثقافة الدول الأفريقية ومستفيده مما وصلت إليه الدول الأوروبية من تقدم وليست موائمة لأنظمة التعليم العالي الخاصة بها مع تلك الموجودة في أوروبا ، وإلا فسيكون من الممكن أن يكون المزيد من تنقل الطلاب نحو أوروبا هو النتيجة ، بدلاً من زيادة التدفقات بين الدول الأفريقية.

7-"كانت مصر رائدة في تطوير التعليم العالي في المنطقة لفترة طويلة ، وفيها أقدم جامعة حكومية هي جامعة القاهرة التي تأسست عام 1908 وأنشأت فرعين في الخرطوم وبيروت وأرسلت العديد من الأساتذة في دول الخليج العربي ، وبالتالي يعملون كمصدرين للتعليم.

8- تراجع النفوذ الإقليمي لمصر بشكل أكبر نتيجة التغيرات في النظام الدولي التالي نهاية الحرب الباردة ، وصعود الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم ، وصعود القوى الإقليمية التي بدأت في التنافس على القيادة الإقليمية ، واليوم ، تكافح مصر لإصلاح جامعاتها التي تواجه مشاكل هيكلية. ومن الجدير بالذكر أن مصر قد شهدت توسعًا ملحوظًا في التعليم العالي في العقدين الماضيين ، مما أدى إلى تحول نموذجي أدى إلى تغيير الاحتياجات الفعلية ومطالب المجتمع ، حيث تثار بعض الأسئلة حول سبب إثبات إصلاحات التعليم العالي في مصر للدول المجاورة. (Hamed A,2020,535,536)

9-"تستقبل مصر حوالي 35 ألف طالب للدراسة داخل مصر لدى مؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاص والأزهر والمعاهد العليا كما تصدر حوالي 10 آلاف طالب في عام 2009 حسب احصائيات اليونسكو وتعد أمريكا الشمالية وأوربا الغربية هي الوجهة الأكبر للدارسين بالخارج كما تستحوذ جامعات أمريكا الشمالية وأوربا الغربية على نسبة كبيرة من هؤلاء الدارسين المصريين بالخارج. (UNESCO,2011)

10-" بلغ عدد الوافدين في مصر حوالي 91 ألف وافد مارس 2017 ، موزعين بين طلاب وافدين للدراسة بالمرحلة الجامعية الأولى وبلغ عددهم 41 ألف وافد ، وطلاب وافدين للدراسات العليا ووصل عددهم إلى 50 ألف و360 وافدًا في العديد من التخصصات العلمية والنظرية من مختلف الدول العربية والأجنبية والأفريقية ، أما جامعة المنصورة فتستقبل الطلاب الوافدين في المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا وكذا الباحثين الدوليين في كل كليات الجامعة والمراكز المتخصصة التابعة لها من 28 جنسية حيث يأتي الطلاب الوافدون والدراسون حاليًا بجامعة المنصورة من : ماليزيا ، العراق ، ليبيا ، اليمن ، الكويت ، السعودية ، فلسطين السودان ، الجزائر، نيجيريا ، لبنان ، البحرين ، الأردن ، الصومال ، موريتانيا ، الامارات العربية المتحدة، عمان ، أندونيسيا ، النرويج ، فرنسا ، تشاد ، لوكسمبورج ، أمريكا ، انجلترا،سنغافوره ، قطر. (غبور،103،2018)

11- تعد مصرمن أوائل الدول التي بدأت في التدويل من عهد محمد علي الذي أراد الانفتاح على أوربا باعطاء الأهمية الكبرى للبعثات العلمية إلى الدول المتقدمة للاطلاع على أحدث ما توصلوا إليه من تطورات علمية ومعرقية وتكنولوجية ، للاستفادة بها في بناء الدولة المصرية ، "وبالنسبة للجامعات الحكومية والمعاهد والمراكز البحثية خلال الفترة من 2010- 2015

والممولة من الموازنة العامة للدولة وجد أن البعثات الخارجية تشمل بعثات خارجية كاملة وبعثات إشراف مشترك وبعثات قصيرة الاجل منها 213 مبعوثاً ، و89 للبعثات الخارجية ، و96 للإشراف المشترك ، و9 بعثات قصيرة الاجل ، و19 مهمة علمية بعد الدكتوراه ، ووجد تحسن ملحوظ في تطور أعداد المبعوثين خلال تلك الفترة حيث بلغ في عام 2011 عدد المبعوثين إلى 584 مبعوثاً ، وفي عام 2013 وصل العدد إلى 630 مبعوثاً ، وفي عام 2014 وصل عدد المبعوثين إلى 636، وارتفع العدد في 2015 إلى 957 مبعوثاً . (وزارة التعليم العالي،2017)

وبالرغم من مؤشرات التدويل التي اتبعتها الجامعات المصرية إلا أن أن الجامعات المصرية مازالت تعاني من بعض الظواهر التي تعمل على عرقلة جهود التدويل ومن أهمها قصور الجامعات المصرية الحكومية عن مواجهة الجامعات الأجنبية والخاصة الأسرع والأقدر على التكيف مع متطلبات التنافسية العالمية . وأيضاً لا تزال منخفضة في إنتاجية المعرفة ، وتجلى ذلك في ظهور بعض الجامعات المصرية في التصنيف الدولي ولكن بترتيب متدني ، ولم تظهر أي من الجامعات المصرية من بين أفضل 100 في أي تصنيف عالمي ، وتعدد العمل المكلف به عضو هيئة التدريس ، وغياب التدويل عن استراتيجية الجامعة وتوجهاتها، والفردية أو الارتجالية في أنشطة التدويل .

رابعاً : الآليات المقترحة التي يمكن أن تسهم في في تحسين فعاليات عملية تدويل البحث العلمي بمصر في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية .

تمهيد :

بعد العرض السابق لفصول الدراسة بدءًا من الإطار العام وحتى الجهود المصرية لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية في محاولة للوصول إلى التنافسية العالمية والتواجد في التصنيفات العالمية , تتناول الدراسة في هذا الفصل تصورًا مقترحًا لتدويل البحث العلمي فى ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية.

ويبدأ الفصل الحالي بعرض أهم النتائج التي توصل إليه البحث الحالي, على اعتبار أن هذه النتائج تُعَد الأساس الذي ينطلق منه البحث الحالي في وضع الآليات المقترحة لتدويل البحث العلمي في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية , ثم بعرض منطلقات الآليات المقترحة, وأهدافها , وملامحها .

أولًا : نتائج البحث :

من خلال تناول ملامح تدويل البحث العلمي في بالولايات المتحدة الأمريكية, توصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج , وذلك بغرض الوصول إلى اقتراح آليات لتدويل البحث العلمي في مصر في ضوء هذه النتائج , ويمكن إيجاز أهم هذه النتائج فيما يلي:

أ- نتائج الدراسة النظرية :

1- لقد افرزت العولمة تحديات محلية وعالمية كالانفجار المعرفى والتطور التكنولوجى وثورة المعلومات ، لذا أصبح من الضروري على المؤسسات الجامعية امتلاك القدرة التنافسية التي تستطيع من خلالها التنافس على المستوى المحلي والدولي لأن هذه المؤسسات لم تعد تعيش بمعزل عن العالم.

2- يعد البحث العلمى من أهم مداخل تحقيق التنافسية العالمية للمؤسسات الجامعية ، ومن أهم موارد الانفاق وتمويل الجامعات ومصدر القرارات الجامعية لتحقيق أهداف الجامعة وتميزها المحلى والدولى وذلك لأن العملية البحثية لها مكانه في تقويم الأداء الجامعي الذي يلزم الجامعة بوضع خطط شاملة للبحث العلمى تلبي الحاجات الأساسية للمجتمع اقتصاديا وسياسيا ، والربط بين نتائج البحوث وقضايا المجتمع ، والتعاون بين المراكز البحثية والجامعات وتبادل الخبرات ومشاركة الموارد المتاحة .

3- التأكيد على أهمية عقد وتفعيل اتفاقيات تعاون وشراكة وتوأمة مع الجامعات ذات القيمة العلمية والأكاديمية والبحثية على المستوى العالمي.

4- الاتجاه نحو تطبيق نظم الجامعات البحثية لتحقيق الدعم المناسب لتدويل البحث العلمي وتهيئة بيئة جاذبة للباحثين من جميع انحاء العالم والربط بين مخرجات البحث العلمي والاقتصاد القائم على المعرفة.

5- الوصول إلى إعداد جيل أفضل من الباحثين والعلماء وتكوين العقلية العلمية الأكثر كفاءة والأحسن جودة لقيادة الأمم.

6- يشهد العالم الآن تحولًا كبيرًا في أنظمة التعليم العالي،حيث أصبحت ثقافة التدويل والتحول من الإقليمية إلى العالمية ضرورة ملحة، مما يترتب عليه تغيرًا سريعًا وتطويرًا كبيرًا في فلسفة التعليم العالي وتوجهاته واستراتيجياته، من أجل ذلك أصبح التدويل من أهم أهداف خطة تطوير

منظومة التعليم الجامعي في مصر، والعمل على التوسع في إنشاء فروع للجامعات الأجنبية بمصر؛ من أجل المنافسة الدولية.

ب-نتائج الدراسة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية :

1- أصبح التعليم العالي صناعة عالمية في ظل التغيرات والتطورات السياسية والاقتصادية، ولعل التقدم الهائل الذي تشهده جامعات الغرب في كافة مجالات العلوم وتسابقها على التصنيفات العالمية يفسر الاهتمام العالمي بقضية تدويل البحث العلمي .

2- مختلف اتجاهات التدويل تدرك تمامًا أن نجاح تدويل البحث العلمي يرتكزبشكل أساسي على التعاون والشراكة والتكامل والمرونة بين السياسات والاستراتيجيات الوطنية والمؤسسية من جهة ، ومع أصحاب المصلحة والشركاء محليًا واقليميًا ودوليًا من جهة أخرى.

3- زيادة التفاهم الدولي وتطوير علاقات صداقة وسلام بين الولايات المتحدة والدول المختلفة على مستوى العالم يؤدي لدعم أواصر التعاون والتفاهم بين الثقافات والشعوب والتي لم تكن معتادة على التفاهم وبالتالي تساهم في تحقيق السلم العالمي.

4- الاعتراف بقيمة التعليم الدولي في التنمية النظامية العالمية.

5- القوة الوطنية المتوازنة التي غذتها الحرب العالمية الثانية ، جنبًا إلى جنب مع بداية النظام الدولي العالمي ، جعلت الولايات المتحدة الدولة الأكثر نفوذاً في العالم.

6- أصبح تدويل التعليم العالي اتجاهًا لا يرحم في ضوء التأثيرات الكبيرة التي أحدثتها الرؤية العالمية على مختلف الممارسات التعليمية والمعرفية وعمليات الإنتاج ، وحتى سلوكيات الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية.

ت-نتائج الدراسة الخاصة بمصر:

1- السياسات البحثية للجامعات المصرية تفتقر الي الاطار الفكري الحاكم لها, كما تفتقر الي الرؤية المستقبلية الشاملة لدورها في تحقيق أهداف المجتمع في ظل التغيرات العالمية والمحلية حيث لا يوجد سياسة أو فلسفة واضحة للبحث العلمي حتي الآن، لذا كانت هناك ضرورة لتطوير اللوائح والسياسات التشريعية والإدارية والأكاديمية، بما يلبي أهداف ومتطلبات التدويل ونظم الجودة والاعتماد في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي.

2- التزايد المستمر للنشر الدولي للأبحاث العلمية في الجامعات المصرية مع ملاحظة ضعف النشر في بعض المجالات كالعلوم الإنسانية والاقتصاد.

3- رغم وجود صور التدويل في بعض الجامعات المصرية إلا أنه لا تسير على سياسة مؤسسية ووطنية واضحة تتلائم مع الاتجاهات الحديثة لبض الدول المتقدمة، أو مع عدد الجامعات المصرية وعدد طلابها وأساتذتها ومكانة وعراقة هذه الجامعات المصرية .

4- تشجيع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعات المصرية على إقامة شراكات واتفاقيات تعاون مع كبرى الجامعات الأجنبية ذات التصنيف الدولي المتقدم.

5- الجهود التي تبذلها الجامعات المصرية لتضمين البعد الدولي ضمن أنشطتها لازالت ضعيفة وبالأخص خدمات تدويل البحث العلمي ، وإن كانت تتم فإنها تتم دون تخطيط أو تنسيق بين الجامعات ، ولا ترقى هذه الجهود إلى جهود الجامعات الأجنبية ، والجهود المبذولة ما زالت بسيطة تعبر عن أن سياسات التدويل ما هي إلا رفاهية لا تستطيع ميزانية الجامعة تحملها .

6- انفصال النظرية عن التطبيق فيما يتعلق بتطبيق نتائج الأبحاث العلمية على أرض الواقع والاستفادة منها في حل المشكلات التي تواجه المجتمع المصري.

الآليات المقترحة:

1- منطلقات الآليات المقترحة:

تنطلق الآليات المقترحة لتدويل البحث العلمي مما يأتي:

أ- توجه الدولة ممثلا في إستراتيجية التنمية المستدامة بمصر إلى تطوير التشريعات لحماية الملكية الفكرية، وتنظيم العلوم والتكنولوجيا والابتكار للتحفيز على البحث العلمي، وارساء ثقافة البحث في مجال سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكاروخلق مجتمع واعِ لقيمة البحث العلمي وزيادة كفاءة العاملين بالكيانات والمؤسسات البحثية المبدعة وتحسين مناخ العلوم ورفع كفاءة مصرفي الحفاظ على المواهب والقدرات البحثية المبدعة ، وربط استراتيجيات المراكز البحثية والجامعات بالإستراتيجية القومية.

ب- كثرة الطلب على التعليم الجامعي مع وجود نقص في مصادر التمويل مع أن التدويل يحقق الكثير من العوائد الاقتصادية ، لأن الطلاب الدوليين يعتبرون من أهم مصادر التمويل الجامعي

ت- تسابق الجامعات العالمية المتقدمة على مستوى العالم إلى تطبيق سياسات التدويل المتعددة سواء باضفاء البعد الدولي على المناهج الدراسية ، أو الحراك الدولي للطلاب أو الأساتذة للوصول إلى المادي للجامعة .

ث- المؤسسات الجامعية تسعى إلى التطوير من خلال تبني نموذج الجامعة المنتجة للتكيف مع المبررات الاقتصادية المتعددة والتي تصاحب عصر اقتصاد المعرفة .

ج- التحدي التكنولوجي المتمثل في تطويع التكنولوجيا والاستفادة منها في في تحسين مستوى التعليم الجامعي وتنظيم وإدارة الانتاج الفكري .

2- أهداف الآليات المقترحة :

تهدف الآليات المقترحة إلى تفعيل تدويل البحث العلمي في مصر لتحقيق التنافسية العالمية لمؤسسات التعليم الجامعي والوصول إلى التواجد في التصنيفات العالمية سعيًا لتحقيق الأهداف الآتية :

أ- السعي لوضع خطة استراتيجية واحدة لجميع الجامعات ومراكز البحث العلمي معلنة وملزمة للبحث العلمي.

ب- الربط بين استراتيجيات التي تتبعها مؤسسات البحث العلمي واستراتيجيات التنمية المستدامة للدولة.

ث- العمل على اشراك القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي لزيادة ميزانية البحث العلمي لتتماشى مع المعدلات العالمية .

ج- الوصول إلى تحسين جودة النشر العلمي للجامعات ومراكز البحث العلمي لتقوى على المنافسة العالمية .

ج- زيادة النشر العلمي للبحوث العلمية في المجلات الدولية المحكمة.

ح- ضرورة الاستفادة من الاستراتيجيات العالمية لمؤسسات البحث العلمي في تسويق البحوث العلمية ونشرها .

خ- العمل على زيادة المردود الاقتصادي من تدويل البحث العلمي والحراك الطلابي.

د- تهيئة المناخ العلمي والبحثي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بتحسين النواحي المالية لهم وتخفيف الأعباء الإدارية عنهم.

ذ- محاولة انشاء ترتيب محلي للجامعات المصرية في ضوء معايير موضوعية ومن قبل جهة محايدة ، وذلك لخلق نوع من المنافسة بين تلك الجامعات للعمل على تحسين وجودة البحوث العلمية لترتقى إلى المنافسة العالمية في الترتيبات الدولية للجامعات.

ر- تطوير وبناء المزيد من قنوات الاتصال بين الجامعات والمؤسسات المستفيدة والعاملة في مجالات الابداع والابتكار لتسويق أبحاثها ومشروعاتها.

ز- الارتقاء بالعملية البحثية والتعليمية بالجامعات المصرية من خلال اضفاء البعد الدولي على جميع الجوانب والأنشطة .

س- تشجيع وتحفيز الحراك الطلابي بين الجامعات المصرية بصورة متوازنة وتحفيز أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في عمليات تدوي لابحث العلمي باعتبارهما أهم آليات تدويل البحث العلمي .

ش- اقتراح رؤية للانفتاح على الالخبرات العالمية والزيادة في عقد شراكات مع الجامعات العالمية والمؤسسات الدولية للاستفادة من تجاربها الناجحة في مجال اتدويل البحث العلمي .

محاور الآليات المقترحة :

لتحقيق تدويل البحث العلمي بالجامعات المصرية يقترح الباحث آليات تنفيذ من خلال محاور ترتكز عليها الجامعات للوصول إلى التنافسية العالمية لمؤسسات التعليم الجامعي ، ويمكن توضيح هذه المحاوروآليات تنفيذها على النحو التالي:

أولًا : استقطاب الطلاب الأجانب القادمين من الخارج :

تهتم كثير من الجامعات باستقطاب وجذب الطلاب الدوليين لمردوده الاقتصادي على الجامعة والدولة ويمكن تفعيل هذا المحور من خلال آليات تنفيذ مقترحة وهي :

- اقتراح خطة من الجامعات المصرية لجذب الطلاب الدوليين ومحاولة زيادة عددهم .
- تكليف مجموعة من الجهاز الإداري على مستوى الجامعات المصرية لوضع هذه الخطة.
- حصر أعداد الطلاب المقيدين في الجامعات المصرية من جميع الدول والعمل على حل جميع مشكلاتهم .
- وضع توقيت زمني لتطبيق هذه الخطة ومتابعة تنفيذها .
- العمل على زيادة أعداد الطلاب الأجانب الملتحقين بالمؤسسات المختلفة للتعليم العالي بمصر , لكي يكتسب الطلاب المصريون ثقافات مختلفة من إحتكاكهم بزملائهم الأجانب.
- تفعيل الزيارات العلمية المتبادلة مع طلاب الجامعات الأجنبية المرموقة , تحت رعاية وتنظيم المسؤلين في الجامعات المصرية.

– زيادة عدد الفرص والحوافز التي تعمل على استقطاب الطلاب المتميزين من الخارج لمواصلة دراستهم العليا بالجامعات المصرية بمصر ومحاولة توفير بيئات داعمة لشراكتهم مع الطلاب المصريين.

– وضع استراتيجية داعمة للطلاب الوافدين من خلالتسهيل اجراءات الاستقدام والقبول للطلاب الدوليين ، وتحديد رسوم دراسية تتناسب معهم لمحاولة جذبهم ، وإعداد دليل تعليمي يحتوي على المعلومات التي يحتاج إليها الطالب الدولي.

– منح الباحثين المزيد من الحرية الأكاديمية.

– تلبية متطلبات الجودة لمعايير الاتحاد الأوروبي ، والتي سيزيد من سمعة مؤسسات البحث العلمي في عيون المجتمع والمستثمرين ، ودعم هذه المؤسسات من قبل العديد من مؤسسات المجتمع المدني .

– مشاركة مؤسسات التعليم العالي المصري في منافسات إنتاجية من خلال تقديم حوافز مربحة وتزويد المؤسسات المعنية بأفضل التسهيلات وفرص البحث والتطوير لجذب أفضل الأكاديميين.

– التركيز على التعليم والتدريب المتقدم للمهنيين ، وتحديث التدريس ، وأنشطة البحث المشتركة وتحسين إدارة الجامعة.

– تبني نهج موجه نحو السوق والذي يسلط الضوء على المنطق الاقتصادي لتدويل البحث العلمي ، لأن كسب المال هو دافع مهم لمشاريع تدويل التعليم العالي والبحث العلمي في القطاع الربحي .

– تفعيل برامج الدراسة المزدوجة والتي تمثل مكانًا مناسبًا داخل الجامعات العامة الموجهة نحو البحث.

– سعي الجامعات في مصر إلى اعتبار نفسها دولية. ومحاولة زيادة عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون للحصول على درجة الدكتوراه في الجامعات المصرية والذي يعتبر مقياسًا مهمًا في النقاش حول طرق تعزيز الجاذبية العالمية للجامعات المصرية وطموحهم في جلب الموارد الفكرية من الخارج.

– المسارعة في تحسين التعليم الجامعي كماً ونوعاً من خلال تخصيص مزيدٍ من الأموال لإنشاء جامعات دولية عالمية المستوى للقدرة على جذب أفضل الطلاب الدوليين،من خلال

تفعيل سياسات تدويل التعليم العالي والبحث العلمي وتعزيز خدمات التعليم العالي في الخارج ، والضغط على هذه المؤسسات الجامعية لتدويل برامجها وأنشطتها البحثية.

– تفعيل إدارة ومكاتب الوافدين بالجامعات المصرية من خلال تشكيل هيئات معاونة لأعضاء هيئة التدريس للقيام والإشراف على تعليم الطلاب الوافدين ، والتنمية المستمرة لهذه الهيئات .

ثانيًا : التغيير من خلال التعاون الدولي القائم على المعرفة:

يوجد سعي واضح من الجامعات المصرية للتعاون الدولي ويمكن تفعيل ذلك من خلال هذه الآليات :

- تحديد الدول المستهدفة للتعاون البحثي وابرام عقود مشاركة وتعاون مع الجامعات والمنظمات المعنية بالتعليم والبحث العلمي .
- الطموح لإنشاء سوق واحد بلا حدود للبحث والابتكار والتكنولوجيا بالتعاون مع الدول العربية على غرار الاتحاد الأوربي من خلال تفعيل السياسات المتعلقة بالبحوث التي تهدف إلى زيادة الاستثمار في المعرفة وتعزيز القدرة على الابتكار .
- وضع الجامعة ضمن أولوياتها الاستراتيجية تكوين العلاقات والشراكات الدولية .
- التشبيك المؤسسي بين مراكز البحث العلمي في مصر وبين الجهات ذات العلاقة لدعم جوانب الاستدامة والاستمرارية وتعزيز النواتج الايجابية لمبادرات التعاون البحثي.
- ضم كافة مراكز ومؤسسات البحث العلمي تحت مظلة واحدة للعمل على تسهيل وتنسيق معظم أشكال التعاون البحث المحلي والدولي.
- بناء الجامعات المصرية لمكانتها الدولية من خلال الشبكات الدولية لقياس جودة التعليم العالي واعتماد البرامج ومعايير المناهج الدراسية لتعزيز التعاون الدولي بين مؤسسات التعليم العالي لبناء علاقة مع المؤسسات الشريكة بشكل مباشر وغير مباشر، وانشاء شراكة إستراتيجية متعددة المستويات بين الشركاء الذين يمكنهم تعظيم النهج والأساس المنطقي والاستراتيجيات لتدويل التعليم العالي والبحث العلمي.

- تحويل المحتوى المعرفي والبحثي في الجامعات المصرية إلى محتوى رقمي، مع الدعم الكامل لمراكز ومؤسسات البحث العلمي بمصرفي إصدار دوريات علمية إلكترونية وورقية تختص بمجالات البحث العلمي المختلفة.
- تعزيز الجامعات المصرية لملفاتها الشخصية وتعديل هيكلة برامج الدكتوراه الخاصة بها.
- انتقاء أشخاص مدربين على التصرف في بيئات عالمية ومتنوعة تمامًا ، والمنوط بها هذا الدور هو الجامعات إذا تم فهم مسار تدويلها وتخصصها كعنصر أساسي في عصر جديد من الموظفين الدوليين.
- تعزيز تنقل الطلاب ، وتعزيز بيئات بحثية جذابة وتنافسية ، وجذب وتدريب الموارد البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً.
- زيادة الاهتمام ببرامج التوأمة سواء على مستوى توأمة الأقسام العلمية, أوعلى مستوى الوحدات التخصصية, أوعلى مستوى البرامج الأكاديمية, أوعلى مستوى الكلية.
- زيادة عدد البرامج الدولية التي تقدمها المؤسسات الحكومية للتعليم العالي من خلال علاقات الشراكة والتعاون مع الجامعات الدولية المرموقة كبرامج تبادل الخبرات الأكاديمية , والإشراف المشترك بين الجامعات على طلاب الدراسات العليا , وبرامج منح الدرجات الثنائية أو المشتركة لطلاب البكالوريوس أو الدراسات العليا.
- إنشاء التكتلات والتحالفات التعليمية الكبري كتجمع الجامعات البحثية الاوروبية الذي تأسس عام2002م, التحالف الدولي للجامعات البحثية الذي تم تدشينه في2002م
- تعزيز الابحاث التي تتضمن قضايا دولية .
- ترجمة الجامعات المصرية للأبحاث المتميزة إلى اللغة العربية.
- عمل مشروعات مشتركة مع جامعات أجنبية ذات ثقل دولي .
- زيادة عدد البعثات والمنح الدراسية للطلاب المصريين إلى الجامعات ذات التصنيف الدولي العالي .

- زيادة عدد البعثات المخصصة للطلاب المصريين الراغبين في الحصول علي درجات علمية من الدول الأجنبية الليسانس أو البكالوريوس أو الماجستير أوالدكتوراه أو الراغبين في عمل أبحاث ما بعد الدكتوراه , وتوفير الدعم المادي والمعنوي الكافي لهم, مع تسهيل إجراءات السفر.

ثالثًا: تركيز وإدارة المواهب:

تهدف الحكومة المصرية إلى دعم العملية البحثية لتحسين جودة النظام البحثي والتكنولوجي ولتحقيق هذا الهدف لابد من آليات لتفعيل تحقيقه منها :

- تطوير القادة من خلال عمليات مثل التدريب والتغذية الراجعة والتدريب والتوجيه وزيادة الدورات التدريبية وورش العمل المتنوعة التي تؤدي إلى توفير الأكاديميين ذوي المهارات العالية ، وتعزز معرفة الأكاديميين وتزودهم بما يصل إلى مهارات حديثة ورفع جودة وإنتاجية الأكاديميين.
- تقديم برامج تدريبية تثقيفية ونوعية لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية في مجال التدويل، لرفع القدرة على المشاركة في أنشطة التدويل والعمل بين الثقافات، كالتسويق ، واتقان اللغات العالمية ، ودراسة الثقافات ، ووضع خطط التدويل ، واستخدامها.
- غرس سياسية البعد الدولي في مختلف البرمج ، والدورات التدريبية كدراسة مقررات ثقافية ودراسة اللغات العالمية.
- العمل على التوسع في دائرة التعاون والتشارك مع الجامعات العالمية الرائدة ومراكز البحوث وحاضنات الابتكار في المجالات العلمية والتكنولوجية المتقدمة.
- السعي نحو التوسع في برامج الإشراف العلمي وطنيًا ودوليًا .
- إنشاء مركز في كل جامعة مصرية ، يضم في عضويته بعض الأساتذة والقيادات الجامعية المحليين والدوليين وبعض الخبراء ، يقوم بمهمة تسهيل ومتابعة عقد وتنفيذ الاتفاقيات الخارجية الثنائية المتعددة الأطراف،على المستويين الإقليمي والدولي.

- عمل مقرر بحثي كل عام منذ السنة الأولي علي جميع الطلاب بالكليات النظرية والعملية يقوم فيه كل طالب بإجراء بحث علمي ونشره محليا أو دولياً, مع تخصيص مشرفين من أعضاء هيئة التدريس علي هذه المادة لتقييم الأبحاث, واعتبارها مادة نجاح ورسوب.
- بناء وتطوير قدرات وكفايات الأفراد التي تعمل على تطبيق تدويل البحث العلمي في مصر.
- عقد مؤتمرات لمناقشة نتائج البحوث العلمية مع المؤسسات المجتمعية والجهات الجكومية لتعزيز التعلم التنظيميوخروج جماعات التعلم والممارسة للمساعدة على تحويل مؤسسات ومراكز البحث العلمي في مصر .

رابعًا :المؤشرات البحثية :

تعتبر المؤشرات البحثية من أهم مقاييس الإنتاجية العلمية للباحثين ويمكن تفعيل هذا المحور من خلال آليات من أهمها :

- توسيع أنظمة الجامعات العامة مع تشجيع التعليم العالي الخاص لتلبية الطلب المتزايد في البلاد ، ووضع الحكومة من خلال الوزارة المعينة ضغوطًا كبيرة على الجامعات الحكومية لإعادة تنظيم أنشطتها وأولوياتها بأهداف واضحة تتمثل في زيادة الوصول والمشاركة ، وزيادة مخرجات البحث وجودته ، وتحقيق الكتلة الحرجة في مجالات مختارة
- إنشاء وتعزيز مراكز التميزالبحثي في المناطق ذات الأولوية في الدولة ، وإنتاج مخرجات بحثية عالمية المستوى ، وإنشاء منشورات بحثية عالية التأثير ، وجذب طلاب الدراسات العليا في الجامعات ، وتوفير بيئة مواتية للبحث.
- انشاء هيئة بحثية قومية لاعتماد مؤسسات البحث العلمي ومتابعتها .
- الاشتراك في الجلات العلمية العالمية ، وانشاء قواعد بيانات وجعلها متاحة لكل العاملين في حقل البحث العلمي بالتنسيق بين المجلس الأعلى للجامعات وأكاديمية البحث العلمي.
- زيادة اعداد مؤسسات التعليم العالي البحثية وتشجيع الطلاب علي الدراسة والعمل بها.

- دعم النشر العلمي وتشجيع الترجمة من خلال تحفيزالطلاب وأعضاء هيئة التدريس لإجراء البحوث ونشرها في مجلات الجامعات الاجنبية والمصرية المحكمة.
- التنسيق والتعاون مع المنظمات العالمية مثل:(OECD)،و(UNESCO)،بما يساعد في تحديدالقضايا والأولويات البحثية الأكثر أهمية عالميًا،ويمهد الطريق للتعاون والشراكة دوليًا ، ويدعم البنية التحتية البحثية ، ويطور سيناريوهات التنفيذ.
- تعزيز التشبيك المؤسسي والتنسيق بين كافة الجهات المسؤولة عن البحث العلمي.
- توجيه البحث العلمي بالجامعة نحو الاتجاهات البحثية العالمية الجديدة ووفقًا لتحديات زيادة العولمة والتعددية الثقافية العالمية.
- توجيه العلماء إلى جانب التركيز بشكل أكبر على جودة النشر بدلاً من زيادة عدد الملفات الشخصية في الباحث العلمي من Google .
- تعزيز التنافسية بين باحثي الجامعات المصرية في البحوث التنافسية باعطاء امتيازات للأبحاث في المجالات الجديدة والنادرة أوالتي تحقق عائد اقتصادي مثمر على الجامعات المصرية .
- وضع خطة على مسنوى الجامعات المصرية واستحداث وتفعيل آليات تقنية لتسويق البحوث العلمية والتعاقد مع الشركات والمؤسسات لتسويق الابتكارات البحثية الجامعية من طلاب واعضاء هيئة التدريس.
- تنفيذ مزيج من البحوث الأساسية والتطبيقية بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الأنشطة التقنية التي تهدف إلى نشر وتسويق المعرفة الجديدة من قبل الجامعات المصرية .
- الاستمرار في عملية تدويل الأنشطة البحثية للجامعات المصرية ومحاولة نشرها في المجلات العالمية المحكمة .

خامسًا : تبني استراتيجية التنافس :

يعتبر البحث العلمي عصب التنمية والطريق الأمثل للتقدم ولذلك تهتم جميع دول العالم بالبحث العلمي لرغبتها في تثبيت أقدامها والظهور دوليًا للمنافسة في انتاج ونشر التكنولوجيا

ويمكن تفعيل هذا التنافس الدولي للجامعات المصرية من خلال تدويل البحث العلمي وذلك لا يتم إلا بآليات منها :

- العمل على تطويرالسياسات والتشريعات المتعلقة بالبحث العلمي في الجامعات المصرية بما يتناسق مع التوجهات العلمية الدولية ، وبما تتوافق مع متطلبات مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة .
- ربط سياسات البحث العلمي بالجامعات المصرية برؤية 2030 ، وبخطط التنمية المستدامة في مصر.
- تحفيز القدرات البحثية للعاملين في مجال البحث العلمي.
- وضع سيناريوهات موجهة لمسارات الاستثمار في نتائج البحث العلمي .
- زيادة اعداد مؤسسات التعليم العالي البحثية أو استحداث جامعية بحثية كاملة على غرار الجامعات البحثية بماليزيا وتشجيع الطلاب علي الدراسة والعمل بها.
- تشجيع كل تخصص علمي بإعداد خريطة بحثية تلتزم به كل مراكز البحث ومؤسسات البحث العلمي في مصر.
- وضع ضوابط تعمل على ربط الحوافز والتمويل بمخرجات البحث العلمي وعوائده الاقتصادية .
- العمل على تسهيل دخول طلاب الدراسات العليا كافة مكتبات الكليات بالجامعات المصرية وتسهيل اجراءات استعارة الكتب والمراجع .
- اعتماد معايير واضحة لتحسين جودة البحث العلمي بما يساعد على المنافسة الدولية المتميزة على المستوى العالمي .
- الاهتمام الكبير بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقنوات التواصل الالكترونية المختلفة لتحسين واقع الجامعات المصرية على مؤشر الاستعداد الشبكي لتعزيز واقعها في حق الوصول للمعرفة العالمية بكل أشكالها.

- اتخاذ اجراءات دعائية واعلامية للاستفادة من الموقع الجغرافي لمصر الوسيط بين قارات العالم القديم في محاولة لجذب الطلاب الدوليين والخبراء الأكاديميين والمؤسسات الجامعية الدولية لانشاء فروع لها في مصر من مختلف دول العالم .
- زيادة عدد البعثات المخصصة للطلاب المصريين الراغبين في الحصول علي درجات علمية من الدول الأجنبية الليسانس أو البكالوريوس أو الماجستيروالدكتوراه أو الراغبين في عمل أبحاث ما بعد الدكتوراه, وتوفير الدعم المادي والمعنوي الكافي لهم, مع تسهيل إجراءات السفر.
- تبسيط الهيكل المؤسسي لتعزيز البحث العلمي ، وتحقيق أقصى استفادة من تلك المصادر التي تم استثمارها بالفعل ، وتوجيه الأموال للباحثين والمؤسسات التي من المرجح أن تحقق النتائج المرجوة.
- استحداث هيئات رقابية تراقب وتساعد على ضمان معايير بحثية عالية داخل الجامعات.
- المشاركة بنشاط وقوة في السوق العالمية ، واستخدام أحدث التقنيات ، ومواصلة تطوير تكنولوجيا جديدة ، وهيكلة الجامعات المصرية لنفسها من خلال تعزيز الكفاءة والفعالية التشغيلية ، وتغيير الطريقة التي تتنافس بها لخلق فرصة استراتيجية وإعادة رسم الحدود التنافسية لتكون في المقدمة في هذه الأسواق.
- تكثيف الوصول العالمي للجامعات المصرية ، وزيادة تعزيز الأساس والنهج وخطة العمل لأجندة التدويل على المستويين الإقليمي والدولي.

سادسًا : تعزيز مجال التعاون المحلي والدولي في البحوث العلمية :

يعتبرتوطين المعرفة والتكنولوجيا ودعم البحث العلمي ، وتنمية روح المبادرة الاستثمارية للجامعات وتنمية التنافسية من نتائج برامج التعاون الدولي الذي لا يمكن تفعيله إلا بآليات تساعد على المنافسة العالمية بين المؤسسات الجامعية المصرية وغيرها من الدول ومن هذه الآليات :

- التعاون بين عالم الأعمال والأوساط الأكاديمية ، والذي من الممكن أن يعمل مثل هذا التعاون على إعطاء المحترفين اقتراحات مبكرة للمشاكل الحقيقية للمجتمع المحلي والعالمي وحلول تقنية في مواجهة تحديات علمية متزايدة التعقيد.
- تطوير الحوار السياسي والاقتصادي والثقافي بين مصر وباقي الدول العربية والأجنبية.
- تجميع مراكز ومؤسسات البحث العلمي تحت مظلة واحدة لتسهيل وتنسيق وتفعيل معظم أشكال التعاون المحلي والعالمي .
- إجراء بحث متعدد التخصصات بتركيز دولي بالتعاون مع شركاء أكاديميين أو من القطاع الخاص ، مثل الأكاديميات العلمية الكبيرة ، والتي تعتبر أيضًا معاهد بحث غير جامعية .
- التوسع في انشاء مراكز للتميز البحثي لتطوير البحث العلمي ونشر المعرفة في مجالات حيوية.
- تعمل الحكومة من خلال الوزارة المعينة على الضغط على الجامعات الحكومية لإعادة تنظيم أنشطتها وأولوياتها بأهداف واضحة تتمثل في زيادة الوصول والمشاركة ، وزيادة مخرجات البحث وجودته ، وتحقيق الكتلة الحرجة في مجالات مختارة لا سيما في مجال العلوم والتكنولوجيا، ولتحسين التصنيف الدولي وسمعة الجامعات المصرية.
- العمل على القضاء على الصراعات والمشكلات التي تعوق وجود مناخ تنظيمي جيد داخل الجامعات المصرية.
- تحفيز وتنشيط مشاركة الباحثين في النشر بالدوريات العالمية المحكمة.
- تحويل المحتوى المعرفي والبحثي في المؤسسات العلمية إلى محتوى رقمي، مع دعم مراكزومؤسسات البحث العلمي في مصرفي إصدار دوريات علمية إلكترونية وورقية تختص بمجالات البحث العلمي المختلفة وتطوير السياسات.
- تحفيز شراكة المنظمات المجتمعية في القيام بدورها تجاه الجامعات"تمويل–دعم–تدريب.....".

- التشارك المؤسسي بين مؤسسات ومراكز البحث العلمي في مصروالجهات ذات العلاقة لدعم جوانب التنمية المستدامة والاستمرارية ، وتفعيل وتعزيز النواتج الإيجابية لمبادرات الشراك والتعاون البحثي.
- وضع وتفعيل آليات لتحقيق التعاون بين المؤسسات العلمية الدولية ومؤسسات البحث العلمي في مصر .
- تشجيع البحوث المؤسسية القائمة على المشاركة والتعاون بين التخصصات البينية.
- تحفيزاهتمام أعضاءهيئة التدريس إلى التعاون مع الهيئات العالمية برفع مستواهم في اللغات الأجنبية.
- موازنة الجامعات بين التعليم والبحث العلمي.
- تخصيص محطات العلوم بالجامعات المصرية لعدد من المؤسسات الصناعية على اعتبار أنها مقرات تتفاعل فيها مع الهيئة التدريسية والطلاب والمختبرات لدراسة مشكلات الصناعة في الواقع.
- تغيير الثقافة العلمية في المجتمع خارج الجامعات وهي إحساس بعدم تقديرالمجتمع للأكاديميين ، والعمل على تحسينها .
- زيادة الاهتمام بالاشتراك في الدوريات العلمية وقواعد البيانات العالمية.
- عمل استطلاعات دورية عن مدى متابعة وتفاعل الجامعات المصرية مع القضايا المجتمعية ومدى اسهامها في عمل واجراءالبحوث المرتبطة بتلك القضايا بهدف إيجاد الحلول المناسبة لحلها.
- تصميم وتفعيل منصات وموقع إلكتروني لتسهيل الاتصال مع المجتمع المحلي من جهة والمجتمع الدولي من جهة أخرى .
- دمج التدويل في التخطيط والتقييم المنتظم ، ودمج التباين الدولي / متعدد الثقافات في التدريس والبحث وخدمة المجتمع – من أجل تعزيزالتفوق الأكاديمي .

- تعزيز تنقل الطلاب ، وتعزيز بيئات بحثية جذابة وتنافسية ، وجذب وتدريب الموارد البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً.

سابعًا : الانتاج المعرفي للجامعات:

يعتبر البحث العلمي هو المعيار الأساسي الذي يظهرمكانة الجامعات المصرية دوليًا ومعيار وجودة مطبوعات أعضاء هيئة التدريس والذي يعتبر أيضًا مقياسًا لنجاح أي جامعة في الترتيب العالمي ، ويمكن للجامعات المصرية الوصول لأداء أعلى في التصنيفات الدولية بآليات تطبق وتفعل ويتم متابعتها للوصول للمنافسة العالمية ومن هذه الآليات :

- تعزيز قدرة الجامعات المصرية كمراكز رئيسية لإنتاج المعرفة العلمية كما في الدول العلمية الرائدة الأخرى.
- تطبيق بعض النماذج العالمية كنموذج Humboldtian الألماني للبحث الجامعي ومحاولة تطويعه بما يتناسب مع واقع الجامعات المصرية ، ودمج البحث والتدريس ، وبناء القدرات البحثية للجامعات بشكل مستمر.لأن هذا يعتبر سبب رئيسي للتوسع العالمي في إنتاج المعرفة العلمية وزيادة التعاون الدولي.
- زيادة المخصصات المالية للبحث العلمي في ميزنية الجامعة ، وتوفير المرونة والموضوعية في تمويل الأبحاث العلمية بالجامعة.
- تفعيل التقييم الذاتي المؤسسي لتحديد فجوات الأداء في مؤسسات ومراكز البحث العلمي في مصر والسعي لعلاجها.
- تحسين وجعل ظروف العمل ملائمة لتحقيق مستويات متقدمة من الإنتاج المعرفي والابتكارات التقنية.
- تطوير آليات المحاسبية والمساءلة من خلال تبني المنهجيات الحديثة كأسلوب المحاسبية المرتكزة على التكاليف.
- تشجيع البحوث المشتركة بين الباحثين المصريين ونظرائهم في الدول الأخرى عبر مراكز البحوث والجامعات المصرية.

- توفير الدعم المادي والمعنوي لتشجيع الطلاب على حضور المؤتمرات والندوات وتقديم أوراق البحث في جميع دول العالم , وتخصيص درجات تضاف لهم في المواد المختلفة مقابل الحضور ونشر الابحاث.
- العمل على نشر الانجازات البحثية للجامعات المصرية والتغطية الإعلامية للدراسات التي يعمل عليها الباحثون للحصول على دعم من قطاعات الصناعة والانتاج في المجتمع.
- تحفيز وتشجيع أعضاء هيئات التدريس والهيئات المعاونة بالجامعات المصرية على ضرورة المشاركة في المؤتمرات الدولية وزيادة النشر في الدوريات العالمية ذات السمعة الأكاديمية كل في مجال تخصصه.
- تهيئة المناخ العلمي والبحثي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بتحسين النواحي المالية لهم وتخفيف الأعباء الإدارية عنهم.
- مشاركة مؤسسات التعليم الجامعي المصري في منافسات إنتاجية من خلال تقديم حوافز مربحة وتزويد المؤسسات المعنية بأفضل التسهيلات وفرص البحث والتطوير لجذب أفضل الأكاديميين.
- التحول في النظرة من النظر إلى التعليم والبحث العلمي على أنه مجرد نشاط للمساعدة الإنمائية أو برنامج ثقافي إلى اعتباره سلعة تصديرية ، وتبني نهج موجه نحو السوق والذي يسلط الضوء على المنطق الاقتصادي لتدويل البحث العلمي .
- دعم الجامعات والعلماء في أنشطتهم البحثية. والتي يمكن لمؤسسات التعليم الجامعي المصري من خلالها تلبية احتياجات الصناعة ووجود فرصة للتعاون والتنافس مع مؤسسات التعليم العالي الدولية الأخرى في الأسواق العالمية.
- إعادة هيكلة الجامعات المصرية ، وفقًا للاتجاهات الحديثة ، بما يجعلها في وضع أفضل للاستجابة للتدويل ، كتمهين الإدارة الجامعية ، والتحول نحو الهيكل التنظيمي الشبكي ، واستحداث المناصب القيادية التي تتسم بالطابع الدولي في اختصاصاتها وانجاز الأعمال

من خلال فرق العمل متنوعة التخصصات وذات الخبرة الدولية، وانشاء وتطويرالمراكز المتخصصة في التدويل والتسويق ، وبالارتكاز على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

- التواجد على الساحة الإقليمية والدولية لتدويل البحث العلمي ، بتطوير أنشطة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال عدد من المتطوعين، وتحسين جودة التعليم العالي من خلال التعاون الفعال بين الجامعات (تبادل الباحث الطلابي ، الأستاذ ، المعلومات ، برامج الإصلاح التربوي والتعاون في مشاريع البحث المشتركة ، استخدام قواعد المعلومات ، تخطيط نماذج التقييم ، تحسين الخبرات لقياس قدرة وفعالية التعليم الجامعي.
- استخدام الجامعات المصرية لاستراتيجيات فعالة لاستغلال إمكانات التدويل والابتكار الوطنية في الخارج ، كالسفارات ، أوالناتجة عن الشراكة والتفاعل التعاون الوطنية الخارجية ، مثل زيادة ودعم المشاركة في الشبكات العلمية عالية الأداء ، وتقديم الدعم من خلال برمج واستراتيجيات دولية تنافسية.
- تطويروتعزيز القدرة التنافسية للتعليم الجامعي المصري من خلال البحث العلمي ، والارتقاء بجودته ومكانته دوليًا ويتم ذلك من خلال الاستفادة من التصنيفات العالمية.

4- معوقات تطبيق الآليات المقترحة:

- ضعف الاستثمار التكنولوجي والبنية التحتية التكنولوجية المتطورة بالجامعة ويمكن التغلب على ذلك ايجاد نظام متطور لدعم منظومة البحث العلمي وزيادة الاستثمار فيه من خلال تنويع مصادر التمويل سواء من القطاع العام أو الخاص وتبرعات الجمعيات الأهلية ورجال الأعمال ، ومصادر التويل الخارجية .
- ضعف التنسيق بين الجهات المختصة باستقدام الطلاب الدوليين والمسولين عن الطلاب الدوليين في الجامعات المصرية ، ويمكن التغلب عليها بالتنسيق فيما بين قطاع الشئون الثقافية والبعثات بوزارة التعليم العالي والإدارة العامة للوافدين .
- غياب اللوائح والتشريعات التي ترتبط بالتنافسية في الجامعة ، ويمكن التغلب على ذلك بتعديل اللوائح القديمة أو اقتراح تشريعات تعمل على الوصول للتنافسية العالمية .

- افتقار الجامعة لاستراتيجية وطنية شامله لمنظومة التدريب القائمة على احتياجات سوق العمل ويمكن التغلب عليه بوضع استراتيجيات وعمل محطات تعاون بين مؤسسات الانتاج والجامعات وربط استراتيجيات مؤسسات البحث العلمي والجامعات باسترتيجية التنمية للدولة مع وضع آلية لمتابعة الأداء البحثي .
- ندرة وجود برامج متخصصة في ريادة الأعمال .
- الافتقارإلى المعايير البحثية التنافسية لتدويل البحوث العلمية والبرامج التعليمية بالجامعة ويمكن التغلب على ذلك بعمل خطة استراتيجية للبحث العلمي بالدولة وتعميمها على الجامعات والمراكز البحثية بحيث تنسجم وتخدم أهداف خطة التنمية المستدامة للدولة (20-30).
- ضعف الموارد البشرية المؤهلة بالجامعات المصرية.
- قلة فرص الابتعاث الخارجي للحصول على الدرجات العلمية.
- ضَعف النشر في المجلاّت الأجنبيّة والدوريّات العربيّة.
- عدم الرغبة في إنتاج الأبحاث العلميّة لعدم وجود الحوافز، ويمكن التحفيز على ذلك بتعديل قانون تنظيم الجامعات ليصبح الإضافة الابتكارية من شروط منح الدرجات العلمية والترقية ، وإلزام الباحث بالنشر العلمي العالمي باعتباره المفهوم والمعيار الحقيقي الذي يحدد القيمة العلمية لصاحب البحث.
- عدم تمكّن الباحث من حضور المؤتمرات التي من شأنها مساعدته في تقوية بحثه.
- تنجح بعض الأبحاث العلمية في إحدى الجامعات او المراكز في تلبية بعض المتطلبات الضرورية للمجتمع الا انها تظل مغمورة في طي الكتمان والنسيان لفقدان السياسة التسويقية للبحث.ويمكن التغلب على ذلك باقامة وحدات بالجامعات لتسويق نتائج البحوث.

مراجع البحث

أولاً : المراجع باللغة العربية :

1- أحمد ، محمد جاد حسين ، "شرف محمود أحمد محمود،: تصور مقترح لجامعة بحثية مصرية على ضوء خبرة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية وجامعة كيب تاون بجنوب أفريقيا ، مجلة التربية المقارنة والدولية، العدد الثامن- ديسمبر 2017 .

2- أحمد ،سهام يس ، وليد محمد عبد الحليم علي،" آليات تحويل الطالب الجامعي الي باحث في ضوء مدخل تدويل التعليم العالي" المؤتمر العلمي لجامعة بني سويف بعنوان " نحو بناء استراتيجية تحويل الطالب إلى باحث "، الثلاثاء 8 نوفمبر 2016م .

3- الجامعة السعودية الالكترونية ،: القواعد المنظمة لبرنامج الإشراف المشترك، متاح على https://seu.edu.sa

4- الجبوري، علاء أحمد محمد حسن ، أحمد عبدالهادي متعب العيساوي،: دورتدويل التعليم العالي في تحقيق متطلبات الانضمام الى تصنيف QS: دراسةاستطلاعيةلآراءعينة من العاملين في ضمان الجودة ، مجلة الدنانير ، ع 20، 2020م.

5- الزغبي وآخرون، محمد أحمد ، "البحث العلمي في مصرعلماء بالجملة. ورؤية غائبة" تقريرمركز "هردو" لدعم التعبير الرقمي، القاهرة. 2015م .

6- الصديقي، سعيد ،" الجامعات العربية وتحيدي التصنيف العالمي : الطريق نحو التميز ، رؤ ى استراتيجية ، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، مجلد 2، ع 6. 2014م

7- العتيبي ،تغريد خالد بن إبراهيم ،:متطلبات تدويل البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء بعض الخبرات العالمية وآراء الهيئة التدريسية ، مجلة رسالة الخليج العربي ، العدد 158، 2021.

8- الغمري ،عرفة غنيم محمد إبراهيم ،" التحول الرقمي ومتطلبات تدويل مؤسسات التعليم العالي في مصر وفنلندا دراسة مقارنة ، مجلة شباب الباحثين ، كلية التربية ، جامعة سوهاج ، ع 12، يوليو 2022م.

9- الهمص، نرمان حسين عبد الحميد ، " الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وعلاقتها بجهود الجامعات في تدويل البحث العلمي "، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الازهر، كلية التربية، قسم أصول التربية، 2015.

10- بدوي، محمود فوزي أحمد بدوي، عماد نجم عبد الحكيم مصطفى،"تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري مدخلاً لتطوير واقع مؤسساته في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية، المجلة التربوية، العدد 53، يوليو 2018.

11- خورشيد، معتزخورشيد،" خطة جامعة القاهرة للبحث العلمي، قطاع الدراسات العليا والبحوث العلمية، جامعة القاهرة، مصر. 2006م.

12- شهاب، لبنى محمود عبد الكريم شهاب ،" دراسة مقارنة للتدويل الافتراضي في الجامعات الفنلندية وجامعات ولاية نيويورك الأمريكية وإمكان الإفادة منها في مصر على ضوء نموذج النضج الرقمي ، جامعة سوهاج، كلية التربية ، المجلة التربوية ، عدد فبراير ، ج 1، (94) ، 2022م.

13- طفرة متميزة فى تدويل التعليم العالى خلال ٧ سنوات، متاح على : mohesr.gov.eg/ar-eg

14- عبد الحافظ، ثروت عبدالحميد ،:الاتجاهات الحديثة في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في مصر، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع 167، ج 1، يناير 2016.

15- عساف، محمود ،: "نحو منظور قيمي لتقويم أداء الجامعات البحثي وتدويله، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة في اليوم الدراسي ،أخلاقيات البحث العلمي الذي نظمته شئون البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بفلسطين ، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، بتاريخ 2014/4/2.

16- قمرعصام توفيق قمر، عزة جلال مصطفى، البحث العلمي في الجامعات العربية الاشكالية وسيناريو المواجهة، "البحث العلمي في الوطن العربي إشكاليات وآليات للمواجهة "، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2008.

17- محمد ، عبد الناصر محمد رشاد ، عماد نجم عبد الحكيم مصطفى،" آليات تعزيز الحراك الطلابي الدولي بمؤسسات التعليم العالي في كندا ومصر: دراسة مقارنة"، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد:172، الجزء 2، يناير، 2017م .

18- محمد ، ماهر أحمد حسن ،: تدويل التعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية : أراءعينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية، المجلة التربوية، مج. 29، ع. 113، ج. 1، ديسمبر 2014 م .

19- مصطفى،أميمة حلمي ، وفاء سليمان الجوهري ،:آليات مقترحة لتحسين فعاليات تدويل التعليم الجامعي بمصر في ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية ، مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا ، مجلد 73، ع 1، 2019.

20- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والبنك الدولي، مراجعات لسياسات التعليم الوطنية،" التعليم العالي في مصر"، 2010م.

21- هلال، ناجي عبد الوهاب ، وعلي عبد الرؤف نصار ، " تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة ، مجلة مستقبل التربية العربية ، مجلد 19، ع77، إبريل 2016م.

22- وزارة التعليم العالي (2017)،" تطور أعداد المبعوثين من الباحثين المصريين من الجامعات الحكومية والمعاهد والمراكز البحثية المختلفة خلال السنوات الخمس الأخيرة 2010- 2015 .

23- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،" تقرير حول المنتدى العالمي الأول للتعليم العالي والبحث العلمي بين الحاضر والمستقبل برعاية وتشريف السيد رئيس الجمهورية خلال الفترة من 4 – 6 أبريل 2022 بالعاصمة الإدارية الجديدة.

24- ويح، حمد عبد الرازق ، " بناء تكتل جامعي عربي في ضوء تحديات ومتطلبات تدويل التعليم "، مجلة مستقبل التربية العربية، ع77، مجلد 19، 2012م.

25 -شلبي ،أماني عبد العظيم مرزوق " متطلبات تحقيق الميزة التنافسية لجامعة المنصورة في ضوء بعض الخبرات العالمية رؤية تربوية معاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، 2018م.

26-صديق ،أسماء أبو بكر ،""رؤية مقترحة لتدويل البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الدول ، مجلة كلية التربية بنها، العدد 115، يوليو ج2،"2018 م.

27-غبور،أمانى السيد ،" تصور مقترح لتفعيل تدويل التعليم بجامعة المنصورة في ضوء الاتجاهات الحديثة لتدويل التعليم الجامعي ، مجلة كلية التربية ، جامعة المنوفية ، ع 4، ج 1 ، 2018م.

28-مصطفى ، أميمة حلمي ،" تدويل التعليم الجامعي في كوريا الجنوبية وإمكان الإفادة منه في مصر ، مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا ، ع4، ج 1، أكتوبر 2015.

29-نصر، أماني محمد محمد حسن ، دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية في تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منه في مصر، دراسات في التعليم الجامعي، العدد 14، 2007م.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

30- Chrystal A. George Mwangi and Christina W. Ya ," US Higher Education Internationalization Through an Equity-Driven Lens , Springer Nature Switzerland AG 2021.

31- Garcia ,H.A. & Villarreal ,M.L.: The Redirecting" of International Students American Higher Education Policy Hindrances and Implications, Journal of International Students, Vol. 4, No. 22,2014.

32- Hugo Horta, : Global and national prominent universities internationalization competitiveness and the role of the State, High Education, Springer Science+Business Media B.V. 2009.

33- Husam Helmi, Abraham Pius,: A Review of International Students' Attraction and Recruitment Strategies: Learning from UK Top Universities, A Unit of Scholars Academic and Scientific Society, India, Scholars Journal ofEconomics, Business and Management(SJEBM), Aug, 2018.

34- Industrial Research Institute,:Global R&D Funding Forcast, Industrial Research Institute, Arlington, USA(2016).

35- Ivar Bleiklie , Walter W. Powell ,: Universities and the production of knowledge – Introduction , Higher Education,Vol. 49, No. 1/2, Universities and the Production of Knowledge (Jan. -Mar., 2005), Springer.

36- James J.F. Forest, Philip G. Altbach, : International Handbook of Higher Education, Part One: Global Themes and Contemporary Challenges springer international handbooks of education 18, (2007) .

37- Jie Li , Yi Peng ," "Need of the Others": A Study on the Evolution of Global Vision in American Higher Education (1945-2019), Education, Language and Inter-cultural Communication (ELIC 2020).

38- Lane, J. E., Owens, T.L. and Ziegler, P. (2014): States Go Global: State government engagement in higher education internationalization. Policy Report. Albany, NY. Rockefeller Institute of Government, 2o12.

39- Lucia Brajkovic," Internationalization of Higher Education, US Perspectives, Springer Science+Business Media , Dordrecht 2018.

40- Meers ,E. B:setting up overseas education programs for foreign nationals ,NACUA April 2011 Workshop, The National Association of College and University Attorneys. . (2011)

41- NSF: PIRE - Partnerships for International Research and Education, Available at: https://case.edu/research/faculty-staff.

42- Qiang, Z. , Internationalization of higher education: towards a conceptual framework, “Policy Futures in education, Vol. 1, No.2,2003.

43- Ramanathan, S, Thambiah, S, and Raman, K (2012). A Perception-based analysis of Internationalization at Malaysian private universities International, Journal of Business and management.

44- Richard C. Atkinson, William A. Blanpied," Research Universities: Core of the US science and technology system, R.C. Atkinson, W.A. Blanpied / Technology in Society 30, (2008).

45- Roderik Ponds ,: The limits to internationalization of scientific researchcollaboration , Springer Science+Business Media, LLC, 2008.

46- Roderik Ponds, : The limits to internationalization of scientific research collaboration, Limits to internationalization of scientific research collaboratio, Springer Science+Business Media, LLC ,2008.

47- Yuan Yao," International Students in American Higher Education: A Quantitative Study Comparing Their Distribution from Both the Synchronic and DiachronicPerspectives and the Implications on Policy-Making, International Journal of Education Policy and Leadership • August 2018.

48-Abdullah Atalar,: Student Exchange: The First Step Toward International Collaboration, Bilkent University, Ankara, Turkey, AI-Youbi et al. (eds.),Successful Global Collaborations in Higher Education Institutions,https://doi.org/10.1007/978-2-030-25525-,The Author(s) 2020.,

49-Coryell, J. E. Durodoye, B.A. Wright, R.R. Pate, P.E. In addition, Nguyen, S. (2012). Case Studies of Internationalization in Adult and Higher Education: Inside the Processes of Four Universities in the United States and the United Kingdom.

50-Hamed A. Ead ," Globalization in Egyptian Higher Education: Egyptian Power in Neighbouring Countries", "Higher Education (EHE) as Soft Cairo University as a Case Stud , International Journal of Scientific & Engineering Research, Volume 11, Issue 2, February-2020 .

51-Lucia Brajkovic:" Internationalization of Higher Education, US Perspectives, Springer Science+Business Media Dordrecht, 2018.

52-Mohsin, A. & Zaman, K. (2014): Internationalization of Universities: Emerging Trends,Challenges and Opportunities, Journal of Economic,Vol. 3, No.(1)

53-Patricia Harrison, Jeff Gold,: Talent management in higher education: is turnover relevant?, European Journal of Training and Development , Vol. 42 No. 9, 2018.

54-Philip G. Altbach and Jamil Salmi,: Introduction InThe Road to Academic Excellence, The Making of World-Class Research Universities, The World Bank, Washington DC, USA.2011.

55-Rawda Omer,: International Scientific Publication in ISI Journals: Chances and Obstacles, World Journal of Education • December 2015.

56-Steve S. Kelly," Economic impact of international students attending an institution of higher education in the United States, Louisiana State University LSU Digital Commons LSU Doctoral Dissertations Graduate School, 2012.

57-UNESCO (2011): Globl Education Digest 2011.UIS Montreal, Canada Retrieved from: http//: WWW.uis .unesco.org/ library / documents/ global.education –digest – 2011 – eu - 2011– pdf.